

أثر أداء الاقتصاد الأخضر على التنمية المستدامة بالتطبيق على المملكة العربية السعودية

اعداد الطالب/

سلطان عبدالعزيز الغنيم

اشراف/

العام الدراسي 2024

إهداء

إلى من رضاها من رضى ربي , روعي التي لا تسكن جسدي

والدتي شفاها الله ورعاها

إلى رفيقتي و صديقتي زوجتي

إلى من أرى في عيونهم جمال الحاضر و روعة المستقبل

ابنائي " ديمة و فهد "

الباحث

المستخلص

باعتبارها أحد ركائز الأمم المتحدة، تسعى المملكة العربية السعودية إلى جعل اقتصادها أكثر اخضراراً وتحقيق أهداف التنمية المستدامة لرؤية 2030. يمثل الاقتصاد الأخضر حافزاً للتنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادية والاجتماعية والبيئية - بهدف تحسين رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية والحد من المخاطر البيئية. ومع ذلك، فإن الدراسات السابقة ذات الصلة تفتقر إلى دور الاقتصاد الأخضر في التنمية المستدامة للمملكة العربية السعودية. لهذا الغرض، تهدف هذه الورقة إلى استكشاف مدى خضرة المملكة وتحليل أدائها نحو التنمية المستدامة من عام 2015 إلى عام 2022. للقيام بذلك، نعتمد مؤشر الاقتصاد الأخضر EEPSE الذي يجمع بين المؤشرات التعليمية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية المرتبطة بركائز نموذج الابتكار الخماسي الحلزوني. في هذه الدراسة، يتكون هذا المؤشر من 42 مؤشراً يتعلق بالاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة. تشير النتائج التجريبية إلى أن المملكة العربية السعودية شهدت تقدماً كبيراً في درجة مؤشر EEPSE GEI. بالإضافة إلى ذلك، تدعم النتائج أن أداء المملكة فيما يتعلق بالاقتصاد الأخضر تأثر بعد أزمة كوفيد-19. وبالتالي، تقدم الورقة رؤى أصيلة لصناع السياسات لتشجيع التحول إلى الاقتصاد الأخضر الذي يشكل المحرك الرئيسي لتحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمملكة.

الكلمات المفتاحية: المملكة العربية السعودية - الاقتصاد الأخضر - رؤية 2030 - التنمية المستدامة - النمو الاقتصادي - الاداء الاخضر.

Abstract

The Kingdom of Saudi Arabia seeks to make its economy greener and achieve the Sustainable Development Goals of the 2030 Agenda, as one of the pillars of the United Nations, as the green economy represents a catalyst for sustainable development in its three dimensions - economic, social and environmental - with the aim of improving human well-being, social equality and reducing environmental risks. However, previous related studies lack the role of the green economy in the sustainable development of the Kingdom of Saudi Arabia. For this purpose, this paper aims to explore the greenness of the Kingdom and analyze its performance towards sustainable development from 2015 to 2022. To do so, we adopt the Green Economy Index (EEPSE) which combines educational, economic, political, societal and environmental indicators related to the pillars of the five-helix innovation model. In this study, this index consists of 42 indicators related to the green economy and sustainable development. The empirical results indicate that the Kingdom of Saudi Arabia has witnessed significant progress in the EEPSE GEI score. In addition, the results support that the Kingdom's performance in terms of the

green economy has been affected after the COVID-19 crisis. Thus, the paper provides original insights for policy makers to encourage the transition to a green economy that is the main driver for achieving economic, social and environmental sustainability in the Kingdom.

Keywords: Kingdom of Saudi Arabia - Green Economy - Vision 2030 - Sustainable Development - Economic Growth - Green Performance.

قائمة الموضوعات

الصفحة	الموضوع
2	المستخلص
3	Abstract
6	الفصل الاول: الاطار العام
12	الفصل الثاني: الاطار النظري
27	الفصل الثالث: منهجية البحث
71	الفصل الرابع: الخاتمة
79	Summary
81	المراجع

الفصل الاول

الاطار العام

مقدمة:

لقد أدى التدهور البيئي والتلوث إلى جانب الانتشار السريع لأزمة كوفيد-19 عبر بلدان العالم إلى تعطيل سبل العيش وتقويض الرفاهية.

إن التعافي من هذه الأزمات أصبح التحدي الرئيسي للمجتمعات. في الواقع، تحتاج الحكومات إلى طرق جديدة لتعزيز مرونة الاقتصادات والمجتمعات والحفاظ على جودة البيئة. كان الحافز "الأخضر" أحد المقترحات العديدة للبديل الوبائي الذي يساعد الاقتصاد على التعافي ويسهل انتقاله إلى مسار أنظف وأكثر استدامة وبالمثل، هناك حاجة ملحة لدمج استراتيجيات المناخ والتنمية التي توفر تنمية خضراء ومرنة وشاملة. قد تؤدي هذه الاستراتيجيات إلى تطوير اقتصاد جديد يتميز بالنمو الأخضر والتنمية المستدامة القائمة على الرقمنة والتكنولوجيات والجهود عبر القطاعات والابتكار النظامي مما يضيف سياسة فعالة تنعكس في أهداف التنمية المستدامة (SDGs) لأجندة الأمم المتحدة 2030. تم اعتماد أهداف التنمية المستدامة رسميًا في سبتمبر 2015 من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA) مع 17 هدفًا (17 Goals) و 169 هدفًا (169 Targets) تستجيب للتنمية في أبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (United Nations, 2015).

يعرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر بأنه "الاقتصاد الذي يؤدي إلى تحسين رفاهة الإنسان والمساواة الاجتماعية، مع الحد بشكل كبير من المخاطر البيئية وندرة الموارد البيئية. وفي أبسط تعبير له، يمكن اعتبار الاقتصاد الأخضر اقتصادًا منخفض الكربون وكفؤًا في استخدام الموارد وشاملًا اجتماعيًا". (UNEP, 2011). في ديسمبر 2019، منذ بداية جائحة فيروس كورونا، دعمت المفوضية الأوروبية نموذجها الاقتصادي والاجتماعي.

وضع هذا الأخير الصفقة الخضراء الأوروبية وهي استراتيجية نمو جديدة تتعامل مع الاستدامة في أبعادها الثلاثة في خطة التعافي لأوروبا (Commission et al., 2019).

وبالمثل، تسعى المملكة العربية السعودية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة أنها تتميز بالتنمية الاقتصادية والنمو السكاني المستمر إلى جانب التوسع الحضري السريع. للقيام بذلك، تحتاج المملكة العربية السعودية إلى أكثر من مجرد اقتصاد تقليدي، اقتصاد يتماشى مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة لرؤية 2030.

إن برنامج "رؤية 2030" القائم على ثلاثة ركائز: مجتمع نابض بالحياة، واقتصاد مزدهر، وأمة طموحة، يمثل انطلاقة للمملكة العربية السعودية نحو اقتصاد ومجتمع جديدين، إلا أنه يشكل تحديًا كبيرًا يتطلب جهودًا جديدة لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. ولتحقيق هذا البرنامج، من الضروري تطوير سلسلة من السياسات والاستراتيجيات على أساس إطار لغرس الاستدامة البيئية والاقتصادية وتعزيز الرفاهة الاجتماعية. ولتحقيق هذه السياسات، تطلق الحكومة العديد من المشاريع والمبادرات مثل المبادرة الخضراء السعودية، ومشروع نيوم، وبرنامج صنع السعودية.

في هذا الصدد، تهدف هذه الورقة إلى دراسة مدى خضرة المملكة العربية السعودية وأدائها لتحقيق التنمية المستدامة خلال الفترة 2015-2020 باستخدام مؤشر اقتصادي جديد مأخوذ من مؤشر الاقتصاد الأخضر لـ (EEPSE GEI) (EEPSE). يعتمد هذا المؤشر على نموذج الابتكار الخماسي الحلزوني (QHIM) الذي يوضح أهمية العلاقة بين الجهات الفاعلة الاقتصادية؛ التعليم والصناعة والحكومة والمجتمع والبيئة. كل نظام متصل بالآخر ويعمل على شكل دوامة تولد تأثيرًا وطنيًا وإقليميًا وعالميًا. بالإضافة إلى ذلك، يمثل أداة قوية لاتخاذ القرار، أثبتتها المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة واليونسكو مما يسمح بتأطير البحوث والسياسات لبناء بنى تحتية مرنة، وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام، وتعزيز الابتكار.

ويتم تنفيذ ذلك من خلال عرض الاطار العام للبحث في الفصل الاول، ثم التعرف على الدراسات السابقة والفرق بينها وبين دراستنا الحالية من خلال الاطار النظري للبحث في الفصل الثاني، وبعده يأتي الفصل الثالث الذي يناقش منهجية البحث وأهم المصطلحات العلمية التي يتعرض لها البحث، ثم الفصل الرابع والذي يحتوي على الخلاصة من خلال عرض لأهم النتائج والتوصيات.

مشكلة البحث:

يعرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر بأنه "الاقتصاد الذي يؤدي إلى تحسين رفاهة الإنسان والمساواة الاجتماعية، مع الحد بشكل كبير من المخاطر البيئية وندرة الموارد البيئية. وفي أبسط تعبير له، يمكن اعتبار الاقتصاد الأخضر اقتصادًا منخفض الكربون وكفؤًا في استخدام الموارد وشاملاً اجتماعيًا". وعلى نفس المنوال، تسعى المملكة العربية السعودية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة أنها تتميز بالتنمية الاقتصادية والنمو السكاني المستمر إلى جانب التحضر السريع.

وللقيام بذلك، تحتاج المملكة العربية السعودية إلى أكثر من مجرد اقتصاد تقليدي، اقتصاد يتماشى مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة لرؤية 2030. يمثل برنامج "رؤية 2030" القائم على ثلاثة ركائز: مجتمع نابض بالحياة واقتصاد مزدهر وأمة طموحة انطلاقة المملكة العربية السعودية إلى اقتصاد ومجتمع جديدين، إلا أنه يشكل تحديًا كبيرًا يتطلب جهودًا جديدة لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

أهمية البحث:

مساهماتنا النظرية والتجريبية في هذه الورقة ثنائية:

أولاً، ركزت معظم الأبحاث المعاصرة على العلاقة بين استهلاك الطاقة المتجددة والبيئة دون الاعتراف بكيفية قدرة الاقتصاد الأخضر على سد الفجوة بين النشاط الاقتصادي والتنمية المستدامة في المملكة العربية

السعودية. وبقدر ما يتعلق الأمر بنا، على حد علمنا، هناك عدد قليل جدًا من الدراسات التي فحصت الجمع بين الإطارين الرئيسيين للاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية .

ثانيًا، من الناحية التجريبية وبالمقارنة مع الدراسات الحالية، تتبنى هذه الورقة تقنية نظام مؤشر جديدة تقيم أداء التنمية الاقتصادية الخضراء وتعكس تحقيق أهداف التنمية المستدامة لحالة المملكة العربية السعودية.

هدف البحث:

تهدف هذه الورقة إلى دراسة مدى خضرة المملكة العربية السعودية وأدائها لتحقيق التنمية المستدامة خلال الفترة 2015-2020 باستخدام مؤشر اقتصادي جديد مأخوذ من مؤشر الاقتصاد الأخضر لـ EEPSE (EEPSE GEI). يعتمد هذا المؤشر على نموذج الابتكار الخماسي الحزوني (QHIM) الذي يوضح أهمية العلاقة بين الجهات الفاعلة الاقتصادية؛ التعليم والصناعة والحكومة والمجتمع والبيئة. كل نظام متصل بالآخر ويعمل على شكل دوامة تولد تأثيرًا وطنيًا وإقليميًا وعالميًا.

تساؤلات البحث:

يمكن تلخيص مشكلة البحث في عدة تساؤلات، وهي:

1. هل هناك علاقة بين أداء المملكة العربية السعودية في المؤشرات المتعلقة بالاقتصاد الأخضر والتنمية

المستدامة؟

2. هل تحتاج المملكة العربية السعودية إلى اقتصاد يتماشى مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة لرؤية

2030، أم يمكن أن تكفي بالاقتصاد التقليدي؟

3. هل يشكل برنامج "رؤية 2030" تحديًا كبيرًا يتطلب جهودًا جديدة لتحقيق التوازن بين النمو

الاقتصادي والتنمية المستدامة؟

فرضيات البحث:

يقوم البحث على عدة فرضيات اساسية لحل المشكلة الرئيسية للبحث والمتمثلة في احتياج المملكة العربية السعودية إلى أكثر من مجرد اقتصاد تقليدي، اقتصاد يتماشى مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة لرؤية 2030 ويمكن تلخيص هذه الفرضيات في النقاط التالية:

1. وجود علاقة طردية بين اداء الاقتصاد الاخضر والتنمية المستدامة.
2. وجود علاقة طردية بين اداء الاقتصاد الاخضر والنمو الاقتصادي.
3. وجود علاقة طردية بين اداء المملكة العربية السعودية في المؤشرات المتعلقة بالاقتصاد الاخضر والتنمية المستدامة.

الفصل الثاني

الاطار النظري

مقدمة:

إن الحاجة إلى تطوير اقتصاد جديد، ونمو سياسي جديد، وقياس اقتصادي جديد أصبحت ضرورة للاقتصادات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة. في الواقع، تمثل رؤية 2030 للتنمية المستدامة خطة عمل للاقتصاديين والسياسيين والمجتمع والكوكب، والتي تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة في أبعادها الثلاثة، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (Khoshnava et al., 2019). ويُقدر الاقتصاد الأخضر كمحفز لهذا البرنامج الاقتصادي الجديد لأنه يهدف إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد، وضمان مرونة النظام البيئي وتعزيز العدالة الاجتماعية (Brears, 2018). وفي هذا الفصل يتم التركيز على أهم الدراسات والمقالات والابحاث التي ناقشت علاقة الاقتصاد الأخضر بالتنمية المستدامة.

الدراسات السابقة:

1. (Akramova. Et al. 2024): ترى هذه الدراسة أن الاقتصاد الأخضر هو مفهوم جديد ظهر في العقدين الماضيين، وهو مرتبط بالتنمية المستدامة، ويدعو إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في وقت واحد. في جمهورية أوزبكستان، يمكن فهم الاقتصاد "الأخضر" على أنه اقتصاد يؤدي إلى زيادة رفاهية الناس وتعزيز العدالة الاجتماعية مع تقليل المخاطر البيئية، والاستخدام الفعال للموارد، وتحفيز الحفاظ على النظم البيئية الطبيعية للبلاد. الهدف من الدراسة هو مقارنة اقتصادي أوزبكستان والصين، واستخراج الجوانب الإيجابية وتطبيقها على اقتصاد جمهورية أوزبكستان. كانت طرق البحث الرئيسية هي تعميم وتنظيم البيانات العلمية والإحصائية، وتحليلها المقارن، وتوليدها، وتطبيق نهج علمي تحليلي، ومعالجة البيانات باستخدام أساليب التحليل الاقتصادي، والنظرية العامة للإحصاء. تم تطبيق الدراسة على جمهورية أوزبكستان. لفترة طويلة، ركزت تنمية جمهورية أوزبكستان، ومعظم دول العالم، على تحقيق النمو الاقتصادي من خلال الاستخدام غير العقلاني للموارد الطبيعية. وفي وقت لاحق، أصبح من الواضح أن مسار النمو الاقتصادي يجب أن يأخذ في

الاعتبار العوامل البيئية والاجتماعية. ويضمن الاقتصاد الأخضر النمو في الدخل والعمالة، والاستثمارات العامة والخاصة، التي تهدف إلى الحد من انبعاثات التلوث، وخلق فرص العمل، والبيئة المواتية لحياة وصحة السكان، وزيادة كفاءة استخدام الطاقة والموارد، وما إلى ذلك. وفي الوقت الحالي، يتم النظر في قضايا الاقتصاد "الأخضر" من قبل هيئات ولجان مختلفة داخل الأنظمة الدولية، والهيئات الحكومية في مختلف البلدان، والمنظمات الخاصة، وغيرها.

2. (Huseynova. 2024): ترى هذه الدراسة إن التنمية المستمرة والانتقال إلى الاقتصاد الأخضر من القضايا المهمة للاقتصاد العالمي وللمناطق والدول على حد سواء. إن تنمية الاقتصاد والانتقال إلى الاقتصاد الأخضر تعكس العديد من القضايا مثل الزيادة السريعة في عدد سكان العالم، وتدهور البيئة، والنضوب السريع للموارد الطبيعية، وتأثير النشاط الاقتصادي على الوضع العالمي. إن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر ضروري للحد من النضوب السريع للموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة. وهذا يقلل من النفايات، ويحسن نوعية الهواء والماء، ويخلق بيئة إيجابية للتقدم البيولوجي. يرتبط الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر بتنمية مصادر الطاقة المتجددة. تلعب مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الكهرومائية دورًا رئيسيًا في توفير إمدادات الطاقة. يساهم تطوير الاقتصاد الأخضر في إنشاء قطاعات صناعية جديدة وفرص عمل. تخلق مجالات مثل الطاقة المتجددة والهندسة وتوريد المعدات والتكنولوجيا الحيوية فرص عمل جديدة. يشجع الاقتصاد الأخضر تعزيز التنمية والابتكار التكنولوجي. يعمل التطور التكنولوجي على تعزيز الطاقة الخضراء وإدارة النفايات وتنقية المياه وما إلى ذلك. وتساهم التأثيرات الإيجابية للاقتصاد الأخضر في صحة الأفراد والصحة العامة للمجتمع. كما أن تحسين جودة الهواء والماء يزيد من الصحة العامة للمجتمع.

3. (Kovalenko. 2024): تتناول الدراسة قضايا السياسة الحكومية للتنمية المستدامة القائمة على مبادئ "الاقتصاد الأخضر". حيث إن الانتقال إلى التنمية المستدامة هو عملية تغيير التوجهات القيمية

للعديد من الناس. القيم الأساسية المعترف بها دوليًا للتنمية هي الحرية والمساواة والتضامن والتسامح واحترام الطبيعة والمسؤولية المشتركة. وقد تقرر أن الأهداف الوطنية للتنمية المستدامة تستند إلى القيم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والأخلاقية والثقافية المتأصلة في المجتمع الأوكراني. إنها تحدد تركيز الاستراتيجية على رعاية الصالح العام وحماية المصالح الوطنية لأوكرانيا. إن التغييرات الجذرية المتعلقة بمشاكل اليوم والمسار نحو التكامل الأوروبي تجعل من الممكن بناء أوكرانيا جديدة تقوم على مبادئ التنمية المستدامة وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان والديمقراطية والتضامن والحكم السليم. وتم التأكيد على أن الرؤية الاستراتيجية للتنمية المستدامة لأوكرانيا تقوم على ضمان المصالح الوطنية والوفاء بالتزامات أوكرانيا الدولية فيما يتعلق بالانتقال إلى التنمية المستدامة. ويشمل هذا التطور: التغلب على اختلال التوازن في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛ بناء مجتمع سلمي وآمن ومتماسك اجتماعيًا مع الحكم الرشيد والمؤسسات الشاملة؛ التحول في النشاط الاقتصادي، والانتقال إلى مبادئ "الاقتصاد الأخضر"، وما إلى ذلك. يمكن تعريف "الاقتصاد الأخضر" بأنه الاقتصاد الذي يزيد من رفاهية الناس ويضمن العدالة الاجتماعية، مع الحد بشكل كبير من المخاطر على البيئة وزيادة الفقر. وقد تم لفت الانتباه إلى خطة التعافي في أوكرانيا (2022) وتم تحديد الأولويات الرئيسية، وهي تسريع تنفيذ الاتفاقية الخضراء الأوروبية بفضل تطوير الطاقة منخفضة الكربون والبنية التحتية للطاقة الحالية وإمكانية الصادرات الخضراء؛ توفر الكهرباء بسعر أقل من السعر الأوروبي مع حصة كبيرة من الطاقة "الخضراء"؛ دعم الانتقال إلى الطاقة ذات الانبعاثات الكربونية الصفرية: تطوير الطاقة الخالية من الكربون (النووية)، وزيادة إنتاج الغاز والوقود الحيوي، وتطوير النظام البيئي؛ تنظيم التعريفات الخضراء؛ تعزيز انتقال قطاع الأغذية الزراعية إلى النمو "الأخضر"؛ إزالة الحواجز الفنية أمام اندماج الشركات المصنعة الأوكرانية في السوق الخضراء الأوروبية الموحدة، على وجه الخصوص، من خلال نشر إجراءات التصديق اللازمة

وتأكيد الامتثال، وزيادة مستوى الوعي لدى الشركات المصنعة في هذا المجال، ودعم الشركات المصنعة للمنتجات الأفضل بيئيًا، وتوسيع قدرة الشركات المصنعة الأوكرانية على المشاركة في المشتريات العامة «الخضراء» (الفعالة في استخدام الطاقة والمستدامة)، إلخ.

4. (Petrosyants. 2024): تقدم هذه المقالة نظرة عامة على الحالة الحالية للانتقال إلى "الاقتصاد الأخضر" مع التركيز على تطوير مصادر الطاقة المتجددة والبناء الصديق للبيئة والنقل النظيف وإدارة النفايات والزراعة العضوية مع التركيز على الاستدامة والكفاءة، فضلاً عن الاستخدام الرشيد لموارد المياه. كما تولي المقالة اهتمامًا خاصًا للمخاطر والمشاكل والعقبات الرئيسية أمام تطوير "الاقتصاد الأخضر" في كازاخستان، فضلاً عن التوصيات والتدابير المقترحة للتغلب على الصعوبات القائمة. تناقش المقالة الطرق التي تخطط بها الحكومة للانتقال إلى "الاقتصاد الأخضر"، فضلاً عن المهام المرتبطة بتنفيذ هذا المشروع واسع النطاق. يمكن أن تكون المادة مفيدة لكل من يهتم بالتنمية الاقتصادية المستدامة، بما في ذلك الوكالات الحكومية وشركات الطاقة والمستثمرين في مصادر الطاقة المتجددة والمجتمع ككل.

5. (Peng. et. Al. 2024): ترى هذه الدراسة إن التنمية الخضراء، التي تعد بالغة الأهمية بسبب القضايا البيئية والبيئية المتصاعدة، مدفوعة إلى حد كبير بالتحول الصناعي والتشريعات البيئية. وتهدف الورقة إلى دراسة التأثيرات المجمع للوائح البيئية والتغيير الصناعي على الاقتصاد الأخضر، بناءً على تأثيراتهما المنفصلة. وقد استخدمت انحدار التأثيرات الثابتة على بيانات اللوحة التي تغطي 30 مقاطعة في الصين في الفترة 2010-2020. كما توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية: تدعم اللوائح البيئية وترشيد الهيكل الصناعي النمو في الاقتصاد الأخضر، لكن التقدم في الهيكل الصناعي يعيقه. إن التأثير المجمع للوائح البيئية والتقدم والترشيد في الهيكل الصناعي له تأثير إيجابي كبير على النمو في الاقتصاد الأخضر؛ وهو أكثر وضوحًا في المناطق ذات الموارد الأعلى والتنمية

الاقتصادية. ومن خلال تقديم حقائق تجريبية محددة، توضح هذه الدراسة تأثيرات التحول الصناعي واللوائح البيئية على النمو في الاقتصاد الأخضر، مما يساهم في إثراء الأدبيات والمساعدة في تمهيد الطريق للتنمية المستدامة.

6. (Kuzubov. et al. 2024): إن مشكلة الانتقال إلى اقتصاد "أخضر" قائم على التغيرات التكنولوجية المستدامة ناجمة عن التلوث البيئي العالمي للنظام البيئي، مما يؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض والتغير البيئي، وعدم كفاية إمكانات الموارد الطبيعية لتلبية الاحتياجات الحيوية لسكان الكوكب، ولا يساهم في تنميته. ويتحدد المحتوى العملي من خلال حقيقة أن الأحكام النظرية والمنهجية والاستنتاجات والتوصيات العلمية والعملية تشكل الأساس العلمي لتطوير مفهوم شامل جديد لتطوير "الاقتصاد الأخضر" في روسيا. وقد تم الاتوصل إلى استنتاجات مفادها أن الاقتصاد "الأخضر" يمكن أن يصبح محركاً لتنمية الاتحاد الروسي، وبالتالي تصبح آفاق إنشاء اقتصاد "أخضر" ديناميكية وقابلة للتحقيق تمامًا.

7. (Hamid. et al. 2024): تهدف هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل العوامل التي تؤثر على التنمية البيئية المستدامة في إندونيسيا من خلال سياسة الاقتصاد الأخضر. تكتسب قضية التنمية المستدامة أهمية متزايدة وسط الانبعاثات العالمية المتزايدة التي تهدد سلامة الإنسان. يُشتبه في أن نموذج التنمية الاقتصادية الخضراء هو نموذج تنمية يعطي الأولوية للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتحقيق التنمية المستدامة بطريقة متكاملة. واعتمدت الدراسة على بيانات عبارة عن سلسلة زمنية بفترة بحثية من 1992 إلى 2022. وتم التحليل باستخدام نموذج تصحيح الخطأ المتجه (VECM) لتحليل العلاقات طويلة الأمد وقصيرة الأمد لمتغيرات إنتاجية الزراعة وسنوات الدراسة المتوقعة والطاقة المتجددة على انبعاثات الكربون. تشير نتائج الدراسة إلى عدم وجود علاقة طويلة الأمد بين تأثير الاقتصاد الأخضر، ولكن في الأمد القريب، تؤثر متغيرات إنتاجية الزراعة وسنوات الدراسة المتوقعة

على انبعاثات الكربون. تؤكد نتائج هذه الدراسة على أهمية سياسة الاقتصاد الأخضر المتسقة. يمكن للحكومة والقطاع الخاص زيادة الاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة وتخصيص الموارد وتبني التقنيات الصديقة للبيئة. وعلاوة على ذلك، تشكل القواعد البيئية الصارمة والتعليم المتزايد عنصرين أساسيين لبناء الوعي العام بأهمية الاقتصاد الأخضر والاستدامة البيئية وخلق ثقافة وأسلوب حياة يدعم الممارسات الصديقة للبيئة على المستويين الفردي والمجتمعي.

8. (Mukhopadhyay. 2024): تشير هذه الورقة البحثية إلى أن الاقتصاد الأخضر هو ذلك النوع

من الاقتصاد الذي يهدف بشكل أساسي إلى تقليل المخاطر البيئية المحيطة إلى جانب الاهتمام بالنُدرة البيئية التي تساعد في هذه العملية على تحقيق تنمية مستدامة أفضل دون زيادة تدهور البيئة المحيطة. يمكن أيضًا الإشارة إلى الاقتصاد الأخضر على أنه ذلك النوع من الاقتصاد الذي يهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب إلى جانب الحد من التأثيرات السلبية لمختلف العمليات والإجراءات والأنشطة الاقتصادية الحديثة على البيئة المحيطة. وكما لوحظ فإن مفهوم الاقتصاد الأخضر أصبح مقبولاً في جميع أنحاء العالم كطريقة لتعزيز حياة يومية أفضل للبشر العاديين في العالم الحديث من خلال تبني تلك الأنواع من التدابير والممارسات والإجراءات التي ستؤدي إلى تقليل أنواع مختلفة من المخاطر البيئية لجعل العالم مكاناً أفضل للعيش فيه ليس فقط للجيل الحالي ولكن أيضاً للأجيال القادمة في كوكبنا الأرض. إن عملية التحرك نحو نموذج الاقتصاد الأخضر من النموذج الاقتصادي الحالي لبلد ما، تحتاج إلى الاهتمام بعدد من القضايا المنفصلة الأخرى مثل زيادة عملية وإجراءات استخدام المزيد والمزيد من مصادر الطاقة المتجددة، واتخاذ تدابير محددة لتطوير أنواع أكثر تقدماً من التقنيات النظيفة، والتفكير في تنفيذ خطوات محددة لزيادة الاستخدام الفعال لمصادر الطاقة والحد من الهدر غير الضروري لأنواع مختلفة من الطاقة، وما إلى ذلك، وفي هذه الورقة كان هدفنا الرئيسي هو دراسة مزايا وعيوب إدخال وتنفيذ نموذج الاقتصاد الأخضر في مختلف دول العالم الحديث، وتم جمع

البيانات اللازمة لإجراء الدراسة من خلال تطبيق طرق مختلفة من الأساليب الأولية والثانوية لجمع البيانات.

9. (Fedini. Et al. 2024): منذ عام 2008، دفعت الأزمة الاقتصادية المجتمع العالمي نحو إعادة النظر الفلسفية في المبادئ التي تحكم إنتاج وتوزيع السلع. وقد أدت الآثار السلبية للتوزيع غير المتكافئ للسلع إلى المزيد من الصراعات العسكرية والاحتجاجات والاضطرابات الدينية وغيرها من الاضطرابات الاجتماعية، مما أثر على جميع طبقات المجتمع. ومنذ منتصف القرن الثامن عشر، كان الفهم الفلسفي للاقتصاد قائماً على الاعتراف بالقيود على الموارد وترشيد استخدامها. ومع ذلك، فإن كثافة استغلال الموارد الطبيعية والخوف من الدمار البيئي في منتصف القرن العشرين أجبر على إعادة تقييم المبادئ الأساسية المتعلقة بالنمو الاقتصادي. لقد استسلم مفهوم التقدم الاجتماعي، الذي يشكل الأساس لمعظم النظريات الاجتماعية ويبرر ضرورة النمو الدائم في الاحتياجات، لمفاهيم التدهور. تشير دراسة المقالات العلمية وبرامج التنفيذ الحالية للتفكير الاقتصادي الجديد والتقارير الصادرة عن المنتدى الدولي إلى عدم كفاية التغطية للقضايا في تطوير الأسس المنهجية لمفهوم الاقتصاد الأخضر. إن الأهداف التي حددها مؤلفو هذا البحث تتطلب حل سلسلة من التناقضات الاجتماعية والقانونية والاقتصادية، مما يستلزم اللجوء إلى المنهج الجدلي في التحقيق. إن الفحص الشامل للمشكلة يتطلب استخدام أساليب التحليل والتركيب، مما يجعل من الممكن تحديد أوجه القصور في مؤشرات التنمية المستدامة في العالم المعاصر واستحالة إنشاء إطار قانوني موحد لتطبيقها. سمح النهج التاريخي للمؤلفين بتحديد مراحل تطور مفهوم الاقتصاد الأخضر، في حين كشف المنهج المقارن عن اتجاهات مشتركة في تطبيق مبادئ التفكير الجديد في الإنتاج.

10. (Salifu. 2024): تقول الدراسة ان تقارب الأزمات العالمية التي أشعلتها جائحة كوفيد-

19، والتدهور البيئي، وانقطاعات الإمدادات بسبب الصراعات الإقليمية في أوروبا والشرق الأوسط

أكد على ضرورة تحليل محركات النمو الأخضر في الاقتصادات الناشئة. وفي حين ركزت أبحاث كثيرة على النمو الأخضر في الدول الغربية المتعلمة والصناعية والغنية والديمقراطية (WEIRD)، لا تزال هناك فجوة كبيرة في فهم انتقال أفريقيا إلى الاقتصاد الأخضر. تظل الأسئلة الأساسية حول المتغيرات الرئيسية التي تدفع النمو الأخضر في أفريقيا، وتربطها، والعقبات المحتملة أمام تطوير الاقتصاد الأخضر، ومسار البحث المستقبلي في هذا المجال غير معالجة إلى حد كبير في الأدبيات الموجودة. تهدف هذه الدراسة إلى تقييم حالة الاقتصاد الأخضر في أفريقيا من خلال تلخيص الأدبيات العلمية الحديثة حول النمو الأخضر في الدول الغربية المتعلمة والصناعية والغنية والديمقراطية من منظور أفريقي. باستخدام نهج تحليلي قائم على الأطر الشاملة والتفكير النظامي، تجري الدراسة تقييمًا شاملاً متعدد التخصصات للبحوث القائمة. باستخدام نهج المراجعة المنهجية PRISMA، تم تحديد مصطلحات البحث وقواعد البيانات ومعايير الإدراج والاستبعاد للدراسة. بالإضافة إلى استكشاف تحديات التصنيع الأخضر، يبحث البحث في القوى الدافعة والعناصر الأساسية اللازمة لتحقيق تقدم إفريقيا نحو تحقيق صافي انبعاثات صفرية. تم العثور على عقبات مشتركة مثل قابلية التعرض للأحداث المناخية المتطرفة والكوارث الطبيعية والتدهور البيئي، إلى جانب الفوائد المحتملة لتحقيق صافي انبعاثات صفرية، بما في ذلك التوزيع العادل لفوائد المناخ، والحد من الآثار الصحية الضارة، ومعالجة التفاوتات الاجتماعية، وخاصة بين السكان والمجتمعات ذات الدخل المنخفض والضعيفة. مساهمات هذه الورقة هي كما يلي: أولاً، توسع المعرفة حول القوى المحتملة التي تدفع القطاع الأخضر وكيف يمكن توجيه صناعات السياسات في إفريقيا لتصميم استراتيجيات لتحقيق اقتصاد صفر صافي في سياقهم الخاص. ثانياً، تم العثور على فجوات مهمة، وتم التعرف على الموضوعات المشتركة ومعالجتها، وتم تسليط الضوء على العلماء البارزين ومساهماتهم المفاهيمية والنظرية من خلال هذا الفحص التحليلي. ومن المأمول أن تقدم هذه الورقة أساساً نظرياً وتجريبياً لإلهام الباحثين

في المستقبل للقيام بمهام بحثية مهمة تتعلق بكيفية تفاعل متطلبات السياسة البيئية والنمو الأخضر المحلي مع المناخ العالمي.

11. (Asanova and zakharova. 2024): يحدد هذا البحث المتطلبات الأساسية لتنمية

الاقتصاد الأخضر ويبرر الحاجة إلى تحويل الصناعات إلى المنتجات العضوية. يحدد البحث الاتجاهات الرئيسية لتنفيذ الاقتصاد الأخضر: الابتكارات البيئية والتصميم البيئي. كما تم التطرق إلى موضوع إدخال الاقتصاد الأخضر في المجمع الزراعي الصناعي، وتم تحديد اتجاهات ومشاكل تطويره الرئيسية. تم تحديد عدم التوازن في تنفيذ الاقتصاد الأخضر في الزراعة في إقليم كراسنودار، مع غلبة عمليات شراء النباتات والحيوانات المرباة. تم تقسيم كوبان إلى ظروف جبلية ومناخية لتحديد تخصص المناطق الريفية وتحديد اتجاهات تطوير الإنتاج العضوي لاحقًا. في مناطق السهوب، تتم الإشارة إلى مشكلة حماية الأرض من تآكل الرياح والمياه بسبب انخفاض المساحات وجودة الغابات. يتم تنفيذ حل إيجابي لهذه المشكلة من خلال أحد اتجاهات الاقتصاد الأخضر - المعالجة النباتية. نظر البحث في أمثلة الشركات والمنظمات التي أدخلت عناصر الاقتصاد الأخضر في العملية التكنولوجية؛ وقد حصلت بعض الأمثلة على شهادات الإنتاج العضوي. وعلاوة على ذلك، حدد البحث إنتاجًا واعدًا في المناطق الريفية الساحلية لزراعة العنب وإنتاج النبيذ باستخدام عناصر الاقتصاد الأخضر. وقد حدد البحث المبادرات التشريعية في الاتحاد الروسي التي تنظم الإنتاج في إطار تطوير الاقتصاد الأخضر. بالإضافة إلى ذلك، اقترح المؤلفون تدابير لدعم الدولة لتطوير الإنتاج العضوي.

12. (Agarwalla. 2024): ترى هذه الورقة إن تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وتزايد

عدم المساواة وغيرها من التحديات التي تواجه البشرية اليوم. وإن هذه الأزمات العالمية المنهجية كلها مترابطة وبالتالي لا يمكن معالجتها بشكل مستقل. كما تفتقر أنظمتنا الاقتصادية إلى القدرة على خلق التوازن وإعطاء الأولوية بشكل فعال للحفاظ على البيئة والرفاهية الاجتماعية. على هذه الخلفية،

تحاول هذه الورقة دراسة الاقتصاد الأخضر والأربعة الخضراء للتنمية المستدامة. حيث تُعرف البيئة المنخفضة الكربون وكفاءة الموارد والشاملة اجتماعيًا بأنها اقتصاد أخضر. كما تساعد الخضر الأربعة على الازدهار ضمن الحدود البيئية. ويسلط التقرير الضوء على الحاجة إلى التنمية المستدامة. كما يقدم دور وأهمية الاقتصاد الأخضر للتنمية المستدامة. أخيرًا، يتضمن دراسة حالة عن أنيتا دونجري، مصممة الأزياء الهندية المشهورة. بمساعدة علامتها التجارية للأزياء المستدامة Grassroots، تعمل على تعزيز الحرفية الهندية مع الحفاظ على الموارد الطبيعية.

13. (Boltovska. et al. 2023): يهدف هذا المقال إلى دراسة اتجاهات تطوير الاقتصاد

الأخضر في أوكرانيا كعامل لضمان الانتقال إلى التنمية المستدامة للبلاد. وأحد العناصر الرئيسية لمنهجية إجراء البحوث حول الاقتصاد الأخضر كعامل لضمان التنمية المستدامة هي طرق التقييم. فتم استخدام طرق المقارنة والتوازن والرسوم البيانية والاقتصادية والرياضية وغيرها من طرق التبرير الاقتصادي في العمل. كما تم استخدام طرق التنظيم والتعميم لدراسة مبادئ التنمية المتوازنة بيئيًا في المستقبل، والاقتصادي والإحصائي والبنوي والمنطقي والتحليلي - لتطوير أساليب ومؤشرات لتحليل نظام اتجاهات الاقتصاد الأخضر، والرسوم البيانية - للعرض المرئي لديناميكيات مؤشرات التنمية المستدامة. و أظهرت نتائج العمل أن نمو الدخل والعمالة في الاقتصاد الأخضر مضمون على حساب الاستثمارات العامة والخاصة التي تهدف إلى زيادة كفاءة الطاقة، والحد من الآثار السلبية للنشاط الاقتصادي وزيادة تنوع وإنتاجية المحيط الحيوي، لصالح السكان بالكامل، وخاصة أفقرهم. ومن المهم التأكيد على أن مفهوم الاقتصاد الأخضر لا يحل محل مفهوم التنمية المستدامة، بل يطور ويشكل وسيلة لتطبيقه عمليًا. ولا يمكن ضمان التنمية الخضراء إلا إذا تم دمج السياسات البيئية والاقتصادية على نحو يسمح بتحقيق التقدم الاجتماعي والنمو الاقتصادي وتحسين نوعية حياة السكان على خلفية من التهديدات المنخفضة للبيئة الطبيعية المحيطة. التداعيات العملية.

يؤكد مفهوم النمو الأخضر على أهمية دمج السياسات البيئية والاقتصادية من أجل تحديد مصادر محتملة جديدة للنمو الاقتصادي دون فرض عبء "غير مستدام" على كمية ونوعية الموارد الطبيعية. ويتطلب الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر تطبيق مجموعة واسعة من التدابير، بما في ذلك الأدوات الاقتصادية (الضرائب، والإعانات، وخطط تداول الانبعاثات)، والتدابير التنظيمية الحكومية (وضع المعايير) والتدابير غير الاقتصادية (المبادرات الطوعية، وتوفير المعلومات). القيمة/الأصالة. ومن المؤشرات الاقتصادية المهمة للتنمية البيئية والاقتصادية المستدامة الاقتصاد المكثف بالطبيعة والمؤشر الهيكلي الذي يعكس الوزن النوعي للمنتجات والاستثمارات في القطاعات القائمة على الموارد الطبيعية في الاقتصاد.

14. (Mentes. 2023): تهدف هذه الدراسة إلى شرح السياسات التي نفذها الاتحاد الأوروبي في التحول إلى الاقتصاد الأخضر. وتدرس الفترة من اعتماد التنمية المستدامة داخل الاتحاد حتى الوقت الحاضر، مع التركيز على استراتيجيات الاتحاد الأوروبي للتنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر. وتكشف الدراسة أن الاتحاد الأوروبي أدرك منذ فترة طويلة المشاكل البيئية وتأثيرات تغير المناخ، بدءًا من تسعينيات القرن العشرين. واستجابة للأزمة العالمية في عام 2008، اغتتم الاتحاد الأوروبي الفرصة لبناء مجتمع ديناميكي ومنخفض الكربون وكفاء في استخدام الموارد وقائم على المعرفة وشامل اجتماعيًا. وقد تم تضمين الاستثمارات الخضراء في خطة الإنقاذ التابعة للاتحاد الأوروبي، مما أدى إلى بدء التحول الأخضر. كما تشرح الدراسة مفاهيم التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر والنمو الأخضر. وتناقش كيف نفذ الاتحاد الأوروبي تحوله الأخضر، وخاصة من خلال دراسة الصفقة الخضراء الأوروبية. وعلاوة على ذلك، تستكشف الدراسة التطورات المتعلقة بتغير المناخ والاقتصاد الأخضر في إطار استراتيجية أوروبا 2020. الاستنتاجات تسلط النتائج الضوء على التزام الاتحاد الأوروبي بمعالجة التحديات البيئية والتحول إلى الاقتصاد الأخضر. وينبغي

للبحوث المستقبلية أن تركز على تقييم فعالية السياسات والاستراتيجيات المطبقة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فقد خصص الاتحاد الأوروبي جزءاً كبيراً من ميزانيته لدعم الاستثمارات الخضراء، بما في ذلك الحوافز الخضراء خلال الأزمة المالية في عام 2008، وميزانيات كبيرة من الدول الأعضاء مثل ألمانيا وفرنسا. وقد حدد الاتحاد الأوروبي أهدافاً طموحة للحد من انبعاثات الغازات المسببة للانحباس الحراري العالمي، بهدف خفض الانبعاثات بنسبة 40% على الأقل بحلول عام 2030 مقارنة بمستويات عام 1990، وأن يصبح خالياً من الكربون بحلول عام 2050. وينبغي للبحوث المستقبلية أيضاً أن تستكشف الآثار الاجتماعية والاقتصادية للتحويل الأخضر، بما في ذلك خلق فرص العمل والقدرة التنافسية للصناعة، لتوفير رؤية قيمة لصناع السياسات والباحثين. وسيساهم هذا في تعزيز السياسات الخضراء للاتحاد الأوروبي وتعزيز الانتقال إلى اقتصاد مستدام وواع بيئياً.

15. (Nesterov. 2023): تسلط المقالة الضوء على الأسس المفاهيمية للانتقال إلى الاقتصاد

الأخضر في إطار نموذج التنمية المستدامة. ويرتبط ظهور الاقتصاد الأخضر بالتحويلات التحويلية العالمية والتقدم في العلوم والتكنولوجيا، والتي جلبها تطوير أنظمة تكنولوجية جديدة. يؤدي الاقتصاد الأخضر إلى تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف العالمية. يثبت البحث أن مفهوم "الاقتصاد الأخضر" هو مسار راسخ للتنمية المتوازنة التي تشجع الاستثمار من الحكومات والشركات والمواطنين في رأس المال الطبيعي (زيادة نسبة المناطق المحمية، وتعزيز حماية الغابات، وما إلى ذلك)، وحل قضايا الطاقة وإنتاج الغذاء العضوي، ومعالجة قضايا إدارة الأراضي، وتحسين تخصيص الموارد المحدودة، وتعزيز إدارة الموارد. كما يتناول البحث مفهوم تقديم وتطوير سوق السندات الخضراء في أوكرانيا، والغرض منه هو تحديد الاتجاهات والمهام لإطلاق سوق السندات الخضراء، وبالتالي السماح بتمويل تنفيذ المشاريع البيئية، وخلق وتوسيع الظروف المواتية لتطوير مثل هذه السوق، وزيادة جاذبية الاستثمار في أوكرانيا. لقد تبين أن ضمان التنمية الاقتصادية المستدامة مع

ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تنفيذ سياسات غير حمائية وتطوير هندسة الطاقة في ظل السيناريوهات الأكثر فعالية والتي تشكل الأساس لتشكيل سيناريوهات الربحية. ويستند تنفيذ مفهوم "التحول الأخضر" في أوكرانيا على استخدام السيناريوهات التي تم إنشاؤها في سياق التوقعات المنسقة للتنمية الاقتصادية والطاقة. وتشمل الأدوات والآليات التي يمكن أن تضمن التنفيذ الناجح لمفهوم "التحول الأخضر" الامتثال لمتطلبات ومعايير كفاءة الطاقة والتكيف مع تغير المناخ أثناء إعادة بناء البنية التحتية والمستوطنات السكنية والاجتماعية والتعليمية في جميع مراحل التعافي.

مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية:

يتناول هذا الاستعراض دراسات مختلفة تناولت استخدام المؤشرات المتعلقة بالاقتصاد الأخضر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولكن لا يوجد مؤشر موجود يأخذ في الاعتبار العلاقات بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (الاجتماعية والاقتصادية والبيئية) مع التركيز بشكل خاص على الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية. وبالتالي، فإن الغرض من البحث هو إجراء تقييم جديد لاستكشاف استدامة التنمية ومدى خضرة المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2015-2020.

ومن يظهر الاختلاف بين الدراسات السابقة ودراستنا الحالية في نقطتين، هما:

1. ركزت معظم الأبحاث المعاصرة على العلاقة بين استهلاك الطاقة المتجددة والبيئة دون الاعتراف بكيفية قدرة الاقتصاد الأخضر على سد الفجوة بين النشاط الاقتصادي والتنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية. وبقدر ما يتعلق الأمر ببناء، على حد علمنا، هناك عدد قليل جدًا من الدراسات التي فحصت الجمع بين الإطارين الرئيسيين للاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية .

2. من الناحية التجريبية وبالمقارنة مع الدراسات الحالية، تتبنى هذه الورقة تقنية نظام مؤشر جديدة تقيم أداء التنمية الاقتصادية الخضراء وتعكس تحقيق أهداف التنمية المستدامة لحالة المملكة العربية السعودية.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

مقدمة:

المصطلحات العلمية التي يتعرض لها البحث:

• الاقتصاد الأخضر:

يُعرّف الاقتصاد الأخضر بأنه منخفض الكربون، وكفاء في استخدام الموارد، وشامل اجتماعيًا. وفي الاقتصاد الأخضر، يتم دفع النمو في فرص العمل والدخل من خلال الاستثمار العام والخاص في الأنشطة الاقتصادية والبنية الأساسية والأصول التي تسمح بخفض انبعاثات الكربون والتلوث، وتعزيز كفاءة الطاقة والموارد، ومنع فقدان التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية.

يجب تمكين ودعم هذه الاستثمارات الخضراء من خلال الإنفاق العام المستهدف وإصلاحات السياسات والتغييرات في الضرائب والتنظيم. تعمل الأمم المتحدة للبيئة على تعزيز مسار التنمية الذي يفهم رأس المال الطبيعي كأصل اقتصادي حاسم ومصدر للمنافع العامة، وخاصة للفقراء الذين تعتمد سبل عيشهم على الموارد الطبيعية. لا يحل مفهوم الاقتصاد الأخضر محل التنمية المستدامة، ولكنه يخلق تركيزًا جديدًا على الاقتصاد والاستثمار ورأس المال والبنية الأساسية والعمالة والمهارات والنتائج الاجتماعية والبيئية الإيجابية في جميع أنحاء آسيا والمحيط الهادئ. (برنامج الأمم المتحدة. 2020)

• النمو الاقتصادي:

النمو الاقتصادي هو زيادة في قدرة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات، مقارنة بفترة زمنية إلى أخرى. ويمكن قياسه بالقيمة الاسمية أو الحقيقية، والتي يتم تعديلها وفقًا للتضخم. تقليديًا، يتم قياس النمو الاقتصادي الكلي من حيث الناتج الوطني الإجمالي أو الناتج المحلي الإجمالي، على الرغم من استخدام مقاييس بديلة أحيانًا

يحدث النمو الاقتصادي كلما أخذ الناس الموارد وأعادوا ترتيبها بطرق أكثر قيمة. تأتي الاستعارة المفيدة للإنتاج في الاقتصاد من المطبخ. لإنشاء منتجات نهائية ذات قيمة، نخلط مكونات غير مكلفة وفقًا لوصفة. الطبخ الذي يمكن للمرء القيام به محدود بمكونات، ومعظم الطبخ في الاقتصاد ينتج آثارًا جانبية

غير مرغوب فيها. إذا كان من الممكن تحقيق النمو الاقتصادي فقط من خلال القيام بمزيد ومزيد من نفس النوع من الطبخ، فسوف نفد في النهاية من المواد الخام ونعاني من مستويات غير مقبولة من التلوث والإزعاج. ومع ذلك، يعلمنا التاريخ البشري أن النمو الاقتصادي ينبع من صفات أفضل، وليس فقط من المزيد من الطبخ. تنتج الصفات الجديدة عمومًا آثارًا جانبية غير سارة أقل وتولد قيمة اقتصادية أكبر لكل وحدة من المواد الخام . (Nobel Prize)

• دور الاقتصاد الأخضر والاستهلاك والإنتاج المستدامين وكفاءة الموارد من أجل التنمية المستدامة:

يهدف الاستهلاك والإنتاج المستدامان إلى تحسين عمليات الإنتاج وممارسات الاستهلاك لتقليل استهلاك الموارد وتوليد النفايات والانبعاثات عبر دورة حياة العمليات والمنتجات بالكامل - بينما تشير كفاءة الموارد إلى الطرق التي تُستخدم بها الموارد لتقديم القيمة للمجتمع وتهدف إلى تقليل كمية الموارد اللازمة والانبعاثات والنفايات الناتجة لكل وحدة من المنتج أو الخدمة. يوفر الاقتصاد الأخضر نهجًا اقتصاديًا كليًا للنمو الاقتصادي المستدام مع التركيز الأساسي على الاستثمارات والعمالة والمهارات. (برنامج الأمم المتحدة. 2020)

• المجالات الرئيسية الثلاثة للعمل الحالي في مجال الاقتصاد الأخضر هي:

1. الدعوة إلى اتباع نهج اقتصادي كلي لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام من خلال المنتديات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية
2. عرض نهج الاقتصاد الأخضر مع التركيز بشكل أساسي على الوصول إلى التمويل والتكنولوجيا والاستثمارات الخضراء
3. دعم البلدان من حيث التنمية ودمج السياسات الاقتصادية الكلية لدعم الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر

• التنمية المستدامة:

"إن التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر، دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة".

يمكن تفسير مفهوم التنمية المستدامة بطرق مختلفة عديدة، ولكن جوهره هو نهج للتنمية يسعى إلى تحقيق التوازن بين الاحتياجات المختلفة، والمتنافسة في كثير من الأحيان، والوعي بالقيود البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي نواجهها كمجتمع.

في كثير من الأحيان، تكون التنمية مدفوعة بحاجة معينة، دون النظر بشكل كامل في التأثيرات الأوسع أو المستقبلية. ونحن نشهد بالفعل الضرر الذي يمكن أن يسببه هذا النوع من النهج، من الأزمات المالية واسعة النطاق الناجمة عن البنوك غير المسؤولة، إلى التغيرات في المناخ العالمي الناتجة عن اعتمادنا على مصادر الطاقة القائمة على الوقود الأحفوري. وكلما طال أمد سعيها إلى التنمية غير المستدامة، كلما أصبحت عواقبها أكثر تواتراً وشدة، وهذا هو السبب في أننا بحاجة إلى اتخاذ إجراءات الآن. (Sustainable Development Commission)

• أهداف التنمية المستدامة:

اعتمدت الأمم المتحدة في عام 2015 أهداف التنمية المستدامة، المعروفة أيضاً باسم الأهداف العالمية، باعتبارها دعوة عالمية للعمل من أجل القضاء على الفقر وحماية الكوكب وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار بحلول عام 2030.

إن أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر متكاملة - فهي تدرك أن العمل في مجال واحد سيؤثر على النتائج في مجالات أخرى، وأن التنمية يجب أن توازن بين الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

لقد التزمت البلدان بإعطاء الأولوية للتقدم لأولئك الذين هم أبعد عن الركب. تم تصميم أهداف التنمية المستدامة للقضاء على الفقر والجوع والإيدز والتمييز ضد النساء والفتيات.

إن الإبداع والمعرفة والتكنولوجيا والموارد المالية من جميع أفراد المجتمع ضرورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في كل سياق. (UNDP.THE SDGS IN ACTION)

فيما يلي نقوم بتعريف الاهداف السبعة عشر مع التعرف عل[الاهداف الوسيطة لتحقيق كل هدف اساسي من السبعة عشر هدف:

الهدف الاول: القضاء على الفقر

إن القضاء على الفقر بجميع أشكاله يظل أحد أعظم التحديات التي تواجه البشرية. وفي حين انخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع بأكثر من النصف بين عامي 1990 و 2015، فإن الكثيرين ما زالوا يكافحون من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية.

اعتبارًا من عام 2015، كان ما يقرب من 736 مليون شخص ما زالوا يعيشون على أقل من 1.90 دولار أمريكي في اليوم؛ ويفتقر الكثيرون إلى الغذاء ومياه الشرب النظيفة والصرف الصحي. وقد أدى النمو السريع في بلدان مثل الصين والهند إلى انتشار الملايين من براثن الفقر، لكن التقدم كان غير متكافئ. فالنساء أكثر عرضة للفقر من الرجال لأنهن يعملن بأجر أقل، ويحصلن على تعليم أقل، ويمتلكن ممتلكات أقل.

كما كان التقدم محدودًا في مناطق أخرى، مثل جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، والتي تمثل 80 في المائة من أولئك الذين يعيشون في فقر مدقع. والتهديدات الجديدة الناجمة عن تغير المناخ والصراع وانعدام الأمن الغذائي، تعني الحاجة إلى المزيد من العمل لإخراج الناس من براثن الفقر.

إن أهداف التنمية المستدامة تشكل التزاما جريئًا بإكمال ما بدأناه، والقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده بحلول عام 2030. وهذا ينطوي على استهداف الفئات الأكثر ضعفًا، وزيادة الموارد والخدمات الأساسية، ودعم المجتمعات المتضررة من الصراعات والكوارث المرتبطة بالمناخ.

الاهداف الوسيطة:

1. بحلول عام 2030، خفض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعيشون في فقر بجميع أبعاده وفقاً للتعريفات الوطنية بمقدار النصف على الأقل
2. تنفيذ نظم وتدابير الحماية الاجتماعية الوطنية المناسبة للجميع، بما في ذلك وضع حدود دنيا، وتحقيق تغطية كبيرة للفقراء والضعفاء بحلول عام 2030
3. بحلول عام 2030، ضمان تمتع جميع الرجال والنساء، ولا سيما الفقراء والضعفاء، بحقوق متساوية في الموارد الاقتصادية، فضلاً عن إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، والملكية والسيطرة على الأراضي وغيرها من أشكال الملكية، والميراث، والموارد الطبيعية، والتكنولوجيا الجديدة المناسبة، والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل الأصغر
4. بحلول عام 2030، بناء قدرة الفقراء وأولئك الذين يعيشون في أوضاع هشّة على الصمود والحد من تعرضهم وضعفهم تجاه الأحداث المتطرفة المرتبطة بالمناخ وغيرها من الصدمات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية
5. ضمان تعبئة الموارد بشكل كبير من مجموعة متنوعة من المصادر، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون الإنمائي، من أجل توفير الوسائل الكافية والمتوقعة للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، لتنفيذ البرامج والسياسات الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أبعاده
6. إنشاء أطر سياسية سليمة على المستوى الوطني، المستويات الإقليمية والدولية، استناداً إلى استراتيجيات التنمية المناصرة للفقراء والمراعية للفوارق بين الجنسين، لدعم الاستثمار المتسارع في إجراءات القضاء على الفقر

الهدف الثاني: القضاء على الجوع:

لقد انخفض عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية بنحو النصف في العقدين الماضيين بسبب النمو الاقتصادي السريع وزيادة الإنتاجية الزراعية. ويمكن الآن للعديد من البلدان النامية التي كانت تعاني من المجاعة والجوع تلبية احتياجاتها الغذائية. وقد أحرزت آسيا الوسطى وشرق آسيا وأميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تقدماً هائلاً في القضاء على الجوع الشديد.

ومن المؤسف أن الجوع الشديد وسوء التغذية لا يزالان يشكلان عائقاً كبيراً أمام التنمية في العديد من البلدان. وتشير التقديرات إلى أن 821 مليون شخص يعانون من سوء التغذية المزمن اعتباراً من عام 2017، وغالباً ما يكون ذلك نتيجة مباشرة للتدهور البيئي والجفاف وفقدان التنوع البيولوجي. ويعاني أكثر من 90 مليون طفل دون سن الخامسة من نقص الوزن بشكل خطير. ويبدو أن نقص التغذية وانعدام الأمن الغذائي الشديد يتزايدان في جميع مناطق أفريقيا تقريباً، وكذلك في أميركا الجنوبية.

وتهدف أهداف التنمية المستدامة إلى إنهاء جميع أشكال الجوع وسوء التغذية بحلول عام 2030، والتأكد من حصول جميع الناس - وخاصة الأطفال - على طعام كاف ومغذي طوال العام. وهذا ينطوي على تعزيز الزراعة المستدامة، ودعم المزارعين الصغار، والمساواة في الوصول إلى الأراضي والتكنولوجيا والأسواق. وهذا يتطلب أيضاً التعاون الدولي لضمان الاستثمار في البنية الأساسية والتكنولوجيا لتحسين الإنتاجية الزراعية.

الاهداف الوسيطة:

1. بحلول عام 2030، القضاء على جميع أشكال سوء التغذية، بما في ذلك تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً بشأن التقزم والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة، بحلول عام 2025، ومعالجة الاحتياجات الغذائية للفتيات المراهقات والنساء الحوامل والمرضعات وكبار السن

2. بحلول عام 2030، مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخول صغار منتجي الأغذية، ولا سيما النساء والشعوب الأصلية والمزارعين الأسريين والرعاة والصيادين، بما في ذلك من خلال ضمان الوصول المتساوي إلى الأراضي والموارد الإنتاجية الأخرى والمدخلات والمعرفة والخدمات المالية والأسواق والفرص لإضافة القيمة والعمالة غير الزراعية
3. بحلول عام 2030، ضمان نظم إنتاج غذائي مستدامة وتنفيذ ممارسات زراعية مرنة تزيد من الإنتاجية والإنتاج، وتساعد في الحفاظ على النظم الإيكولوجية، وتعزز القدرة على التكيف مع تغير المناخ والطقس المتطرف والجفاف والفيضانات والكوارث الأخرى، وتحسن تدريجياً جودة الأراضي والتربة
4. بحلول عام 2020، الحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة والحيوانات المستأنسة والمستأنسة والأنواع البرية المرتبطة بها، بما في ذلك من خلال البذور والبذور المتنوعة المدارة بشكل سليم
5. تعزيز بنوك النباتات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وتعزيز الوصول إلى المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها وتقاسمها بشكل عادل ومنصف، على النحو المتفق عليه دولياً.
6. زيادة الاستثمار، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون الدولي، في البنية الأساسية الريفية، وخدمات البحوث والإرشاد الزراعي، وتطوير التكنولوجيا وبنوك الجينات النباتية والحيوانية من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً.
7. تصحيح ومنع القيود التجارية والتشوهات في الأسواق الزراعية العالمية، بما في ذلك من خلال الإلغاء المتوازي لجميع أشكال دعم الصادرات الزراعية وجميع تدابير التصدير ذات التأثير المكافئ، وفقاً لولاية جولة الدوحة الإنمائية.

8. اتخاذ تدابير لضمان الأداء السليم لأسواق السلع الغذائية ومشتقاتها وتيسير الوصول في الوقت المناسب إلى المعلومات السوقية، بما في ذلك عن احتياطات الغذاء، من أجل المساعدة في الحد من التقلبات الشديدة في أسعار الغذاء.

الهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاهية:

لقد حققنا تقدماً كبيراً ضد العديد من الأسباب الرئيسية للوفاة والمرض. فقد ارتفع متوسط العمر المتوقع بشكل كبير؛ وانخفضت معدلات وفيات الرضع والأمهات، وقلبنا مسار فيروس نقص المناعة البشرية ووفيات الملاريا إلى النصف.

إن الصحة الجيدة ضرورية للتنمية المستدامة، وتعكس رؤية 2030 تعقيد وترابط الاثنين. وتأخذ في الاعتبار التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة، والتوسع الحضري السريع، والتحديات للمناخ والبيئة، والعبء المستمر لفيروس نقص المناعة البشرية والأمراض المعدية الأخرى، والتحديات الناشئة مثل الأمراض غير المعدية. وسوف تكون التغطية الصحية الشاملة جزءاً لا يتجزأ من تحقيق الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة، وهو القضاء على الفقر والحد من التفاوتات. كما تتطلب الأولويات الصحية العالمية الناشئة غير المدرجة صراحة في أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك مقاومة مضادات الميكروبات، اتخاذ إجراءات.

لكن العالم بعيد عن المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة. وكان التقدم غير متكافئ، سواء بين البلدان أو داخلها. وهناك فجوة مدتها 31 عاماً بين البلدان ذات أقصر وأطول متوسط عمر متوقع. ورغم أن بعض البلدان حققت مكاسب مبهره، فإن المتوسطات الوطنية تخفي حقيقة مفادها أن العديد من البلدان تتخلف عن الركب. وتشكل النهج المتعددة القطاعات والقائمة على الحقوق والمراعية للفوارق بين الجنسين ضرورة أساسية لمعالجة أوجه عدم المساواة وبناء الصحة الجيدة للجميع.

الاهداف الوسيطة:

1. بحلول عام 2030، خفض معدل وفيات الأمهات على مستوى العالم إلى أقل من 70 لكل 100000 ولادة حية

2. بحلول عام 2030، إنهاء الوفيات التي يمكن الوقاية منها بين المواليد الجدد والأطفال دون سن الخامسة، مع سعي جميع البلدان إلى خفض وفيات الأطفال حديثي الولادة إلى ما لا يقل عن 12 لكل 1000 ولادة حية ووفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى ما لا يقل عن 25 لكل 1000 ولادة حية

3. بحلول عام 2030، إنهاء أوبئة الإيدز والسل والملاريا والأمراض المدارية المهملة ومكافحة التهاب الكبد والأمراض المنقولة بالمياه والأمراض المعدية الأخرى

4. بحلول عام 2030، خفض الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية بمقدار الثلث من خلال الوقاية والعلاج وتعزيز الصحة العقلية والرفاهية وتعزيز الوقاية من تعاطي المخدرات وعلاجه، بما في ذلك تعاطي المخدرات والاستخدام الضار للكحول

5. بحلول عام 2020، خفض عدد الوفيات والإصابات العالمية الناجمة عن حوادث الطرق إلى النصف

6. بحلول عام 2030، ضمان الوصول الشامل إلى خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة والمعلومات والتعليم، ودمج الصحة الإنجابية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية

7. تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية، والوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة والوصول إلى الأدوية واللقاحات الأساسية الآمنة والفعالة والجيدة وبأسعار معقولة للجميع

8. بحلول عام 2030، الحد بشكل كبير من عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن المواد الكيميائية الخطرة وتلوث الهواء والماء والتربة

9. تعزيز تنفيذ اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ في جميع البلدان، حسب الاقتضاء

10. دعم البحث والتطوير للقاحات والأدوية للأمراض المعدية وغير المعدية التي تؤثر في المقام

الأول على البلدان النامية، وتوفير الوصول إلى الأدوية واللقاحات الأساسية بأسعار معقولة، وفقاً لإعلان الدوحة بشأن اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية والصحة العامة، الذي يؤكد على حق البلدان النامية في الاستفادة الكاملة من الأحكام الواردة في اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية فيما يتعلق بالمرونة لحماية الصحة العامة، وعلى وجه الخصوص، توفير الوصول إلى الأدوية للجميع

11. زيادة تمويل الصحة بشكل كبير وتوفير التوظيف والتطوير والتدريب والاحتفاظ بالقوى

العاملة الصحية في البلدان النامية، وخاصة في البلدان الأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية

12. تعزيز قدرة جميع البلدان، وخاصة البلدان النامية، على الإنذار المبكر والحد من المخاطر

وإدارة المخاطر الصحية الوطنية والعالمية

الهدف الرابع: التعليم الجيد:

منذ عام 2000، كان هناك تقدم هائل في تحقيق هدف التعليم الابتدائي الشامل. بلغ معدل الالتحاق الإجمالي في المناطق النامية 91٪ في عام 2015، وانخفض عدد الأطفال خارج المدرسة في جميع أنحاء العالم بنحو النصف. وكان هناك أيضاً زيادة كبيرة في معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة، وهناك عدد أكبر بكثير من الفتيات في المدرسة أكثر من أي وقت مضى. كل هذه نجاحات ملحوظة.

كان التقدم صعباً أيضاً في بعض المناطق النامية بسبب ارتفاع مستويات الفقر والصراعات المسلحة وغيرها من حالات الطوارئ. في غرب آسيا وشمال إفريقيا، شهد الصراع المسلح المستمر زيادة في عدد الأطفال خارج المدرسة. وهذا اتجاه مقلق. في حين حققت منطقة جنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا أكبر تقدم في الالتحاق بالمدارس الابتدائية بين جميع المناطق النامية - من 52٪ في عام 1990، إلى 78٪ في عام 2012

- لا تزال التفاوتات الكبيرة قائمة. الأطفال من أفقر الأسر هم أكثر عرضة بأربع مرات لعدم الالتحاق بالمدرسة من أطفال الأسر الأكثر ثراءً. كما تظل التفاوتات بين المناطق الريفية والحضرية مرتفعة.

إن تحقيق التعليم الشامل والجيد للجميع يؤكد الاعتقاد بأن التعليم هو أحد أقوى الوسائل وأكثرها فعالية لتحقيق التنمية المستدامة. ويضمن هذا الهدف أن يكمل جميع الفتيات والفتيان التعليم الابتدائي والثانوي المجاني بحلول عام 2030. كما يهدف إلى توفير فرص متساوية للحصول على التدريب المهني بأسعار معقولة، والقضاء على الفوارق بين الجنسين والثروات، وتحقيق الوصول الشامل إلى التعليم العالي الجيد.

الاهداف الوسيطة:

1. بحلول عام 2030، ضمان أن يكمل جميع الفتيات والفتيان التعليم الابتدائي والثانوي المجاني والعادل والجيد، مما يؤدي إلى نتائج تعليمية ذات صلة وفعالة من الهدف الرابع
2. بحلول عام 2030، ضمان أن تتاح لجميع الفتيات والفتيان إمكانية الوصول إلى تنمية الطفولة المبكرة والرعاية والتعليم ما قبل الابتدائي الجيد حتى يكونوا مستعدين للتعليم الابتدائي
3. بحلول عام 2030، ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم التقني والمهني والعالي الجيد وبأسعار معقولة، بما في ذلك التعليم الجامعي
4. بحلول عام 2030، زيادة عدد الشباب والبالغين الذين لديهم المهارات ذات الصلة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل والوظائف اللائقة وريادة الأعمال بشكل كبير
5. بحلول عام 2030، القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال في حالات هشّة

6. بحلول عام 2030، ضمان أن يحقق جميع الشباب ونسبة كبيرة من البالغين، رجالاً ونساءً، معرفة

القراءة والكتابة والحساب

7. بحلول عام 2030، ضمان أن يحقق جميع اكتساب المتعلمين للمعارف والمهارات اللازمة لتعزيز

التنمية المستدامة، بما في ذلك، من بين أمور أخرى، من خلال التعليم من أجل التنمية المستدامة

وأنماط الحياة المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، وتعزيز ثقافة السلام واللاعنف،

والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي ومساهمة الثقافة في التنمية المستدامة

8. بناء وتطوير المرافق التعليمية التي تراعي الأطفال والإعاقة والجنسين وتوفير بيئات تعليمية آمنة

وغير عنيفة وشاملة وفعالة للجميع

9. بحلول عام 2020، توسيع عدد المنح الدراسية المتاحة على مستوى العالم بشكل كبير للبلدان النامية،

وخاصة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، للالتحاق بالتعليم العالي،

بما في ذلك التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبرامج التقنية والهندسية والعلمية،

في البلدان المتقدمة وغيرها من البلدان النامية

10. بحلول عام 2030، زيادة كبيرة في المعارض من المعلمين المؤهلين، بما في ذلك من خلال

التعاون الدولي لتدريب المعلمين في البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة

النامية

الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين:

إن إنهاء جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات ليس حقاً أساسياً من حقوق الإنسان فحسب، بل إنه أمر بالغ

الأهمية لمستقبل مستدام؛ فقد ثبت أن تمكين النساء والفتيات يساعد في النمو الاقتصادي والتنمية.

لقد جعل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساواة بين الجنسين محوراً لعمله وشهدنا تقدماً ملحوظاً في السنوات العشرين الماضية. هناك المزيد من الفتيات في المدارس الآن مقارنة بما كان عليه الحال قبل 15 عامًا، وقد وصلت معظم المناطق إلى التكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي.

ولكن على الرغم من وجود المزيد من النساء أكثر من أي وقت مضى في سوق العمل، لا تزال هناك تفاوتات كبيرة في بعض المناطق، حيث تُحرم النساء بشكل منهجي من نفس حقوق العمل التي يتمتع بها الرجال. لا تزال العنف الجنسي والاستغلال، والتقسيم غير المتكافئ للرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي، والتمييز في المناصب العامة، تشكل حواجز ضخمة. لا يزال تغير المناخ والكوارث لها تأثير غير متناسب على النساء والأطفال، وكذلك الصراع والهجرة.

من الأهمية بمكان منح المرأة حقوقاً متساوية في الأرض والممتلكات، والصحة الجنسية والإنجابية، والتكنولوجيا والإنترنت. يوجد اليوم عدد أكبر من النساء في المناصب العامة أكثر من أي وقت مضى، ولكن تشجيع المزيد من القيادات النسائية سيساعد في تحقيق قدر أكبر من المساواة بين الجنسين.

الاهداف الوسيطة:

1. إنهاء جميع أشكال التمييز ضد جميع النساء والفتيات في كل مكان القضاء على جميع أشكال العنف

ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار والاستغلال الجنسي وغير

ذلك من أشكال الاستغلال

2. القضاء على جميع الممارسات الضارة، مثل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري وتشويه

الأعضاء التناسلية للإناث

3. الاعتراف بالرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتقديرهما من خلال توفير الخدمات العامة

والبنية الأساسية وسياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز المسؤولية المشتركة داخل الأسرة والأسرة

حسب الاقتضاء على المستوى الوطني

4. ضمان المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة وتكافؤ الفرص للقيادة على جميع مستويات صنع القرار في

الحياة السياسية والاقتصادية والعامة

5. ضمان الوصول الشامل إلى الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية على النحو المتفق عليه

وفقا لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بكين والوثائق الختامية لمؤتمرات

استعراضهما

6. إجراء إصلاحات لمنح المرأة حقوقا متساوية في الموارد الاقتصادية، فضلا عن الوصول إلى الملكية

والسيطرة على الأراضي وغيرها من أشكال الملكية والخدمات المالية والميراث والموارد الطبيعية،

وفقا للقوانين الوطنية

7. تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لتعزيز تمكين

المرأة اعتماد وتعزيز السياسات السليمة والتشريعات القابلة للتنفيذ لتعزيز المساواة بين الجنسين

وتمكين جميع النساء والفتيات على جميع المستويات

الهدف السادس: المياه النظيفة والصرف الصحي:

يؤثر ندرة المياه على أكثر من 40 في المائة من الناس، وهو رقم مثير للقلق ومن المتوقع أن يرتفع مع ارتفاع

درجات الحرارة. وعلى الرغم من أن 2.1 مليار شخص قد حسّنوا الصرف الصحي للمياه منذ عام 1990،

فإن إمدادات مياه الشرب المتضائلة تؤثر على كل قارة.

تعاين المزيد والمزيد من البلدان من ضغوط المياه، ويؤدي الجفاف والتصحر المتزايد بالفعل إلى تفاقم هذه الاتجاهات. وبحلول عام 2050، من المتوقع أن يعاني واحد على الأقل من كل أربعة أشخاص من نقص متكرر في المياه.

إن توفير مياه الشرب الآمنة وبأسعار معقولة للجميع بحلول عام 2030 يتطلب منا الاستثمار في البنية الأساسية الكافية، وتوفير مرافق الصرف الصحي، وتشجيع النظافة. وحماية واستعادة النظم الإيكولوجية المرتبطة بالمياه أمر ضروري.

إن ضمان مياه الشرب الآمنة وبأسعار معقولة للجميع ينطوي على الوصول إلى أكثر من 800 مليون شخص يفتقرون إلى الخدمات الأساسية وتحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات وسلامتها لأكثر من ملياري شخص. في عام 2015، كان 4.5 مليار شخص يفتقرون إلى خدمات الصرف الصحي المدارة بأمان (مع التخلص من الفضلات أو معالجتها بشكل مناسب) وكان 2.3 مليار شخص يفتقرون حتى إلى الصرف الصحي الأساسي.

الاهداف الوسيطة:

1. بحلول عام 2030، تحقيق الوصول الشامل والعادل إلى مياه الشرب الآمنة والميسورة التكلفة للجميع
2. بحلول عام 2030، تحقيق الوصول إلى الصرف الصحي والنظافة الكافية والمنصفة للجميع وإنهاء التلوث في العراء، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والفتيات وأولئك الذين يعيشون في ظروف هشة

3. بحلول عام 2030، تحسين جودة المياه من خلال الحد من التلوث والقضاء على إلقاء النفايات وتقليل إطلاق المواد الكيميائية والمواد الخطرة إلى أدنى حد، وخفض نسبة مياه الصرف الصحي غير المعالجة إلى النصف وزيادة إعادة التدوير وإعادة الاستخدام الآمن على مستوى العالم بشكل كبير

4. بحلول عام 2030، زيادة كفاءة استخدام المياه بشكل كبير في جميع القطاعات وضمان عمليات

السحب والإمداد المستدامة للمياه العذبة لمعالجة ندرة المياه والحد بشكل كبير من عدد الأشخاص

الذين يعانون من ندرة المياه

5. بحلول عام 2030، تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية على جميع المستويات، بما في ذلك من

خلال التعاون عبر الحدود حسب الاقتضاء

6. بحلول عام 2020، حماية واستعادة النظم الإيكولوجية المرتبطة بالمياه، بما في ذلك الجبال والغابات

والأراضي الرطبة والأنهار والخزانات الجوفية والبحيرات

7. بحلول عام 2030، توسيع التعاون الدولي و دعم بناء القدرات للبلدان النامية في الأنشطة والبرامج

المتعلقة بالمياه والصرف الصحي، بما في ذلك حصاد المياه، وتحتلية المياه، وكفاءة استخدام المياه،

ومعالجة مياه الصرف الصحي، وتقنيات إعادة التدوير وإعادة الاستخدام

8. دعم وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في تحسين إدارة المياه والصرف الصحي

الهدف السابع: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة:

بين عامي 2000 و2018، ارتفع عدد الأشخاص الذين يحصلون على الكهرباء من 78% إلى 90%،

وانخفض عدد الأشخاص الذين لا يحصلون على الكهرباء إلى 789 مليون شخص.

ومع استمرار نمو السكان، سيزداد الطلب على الطاقة الرخيصة، والاقتصاد الذي يعتمد على الوقود الأحفوري

يخلق تغييرات جذرية في مناخنا.

إن الاستثمار في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الحرارية، وتحسين إنتاجية الطاقة، وضمان الطاقة

للجميع أمر حيوي إذا أردنا تحقيق الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

إن توسيع البنية الأساسية وترقية التكنولوجيا لتوفير طاقة نظيفة وأكثر كفاءة في جميع البلدان من شأنه أن يشجع النمو ويساعد البيئة.

الاهداف الوسيطة:

1. بحلول عام 2030، ضمان الوصول الشامل إلى خدمات الطاقة الحديثة والموثوقة وبأسعار معقولة
2. بحلول عام 2030، زيادة حصة الطاقة المتجددة بشكل كبير في مزيج الطاقة العالمي
3. بحلول عام 2030، مضاعفة المعدل العالمي للتحسن في كفاءة الطاقة
4. بحلول عام 2030، تعزيز التعاون الدولي لتسهيل الوصول إلى أبحاث وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، بما في ذلك الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة وتكنولوجيا الوقود الأحفوري المتقدمة والأنظف، وتعزيز الاستثمار في البنية الأساسية للطاقة وتكنولوجيا الطاقة النظيفة
5. بحلول عام 2030، توسيع البنية الأساسية وترقية التكنولوجيا لتوفير خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة للجميع في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية

الهدف الثامن: العمل اللائق والنمو الاقتصادي:

على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية، انخفض عدد العمال الذين يعيشون في فقر مدقع بشكل كبير، على الرغم من التأثير الدائم للأزمة الاقتصادية لعام 2008 والركود العالمي. في البلدان النامية، تشكل الطبقة المتوسطة الآن أكثر من 34٪ من إجمالي العمالة - وهو رقم تضاعف ثلاث مرات تقريباً بين عامي 1991 و 2015.

ومع ذلك، مع استمرار تعافي الاقتصاد العالمي، فإننا نشهد تباطؤ النمو، واتساع فجوة التفاوت، وعدم وجود وظائف كافية لمواكبة قوة العمل المتنامية. ووفقاً لمنظمة العمل الدولية، كان أكثر من 204 مليون شخص

عاطلين عن العمل في عام 2015. تعمل أهداف التنمية المستدامة على تعزيز النمو الاقتصادي المستدام، ومستويات أعلى من الإنتاجية والابتكار التكنولوجي. وتشجيع ريادة الأعمال وخلق فرص العمل أمران أساسيان لتحقيق ذلك، وكذلك التدابير الفعالة للقضاء على العمل القسري والعبودية والاتجار بالبشر. مع وضع هذه الأهداف في الاعتبار، فإن الهدف هو تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة، والعمل اللائق، لجميع النساء والرجال بحلول عام 2030.

الاهداف الوسيطة:

1. الحفاظ على النمو الاقتصادي للفرد وفقاً للظروف الوطنية، وخاصة نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7 في المائة على الأقل سنوياً في أقل البلدان نمواً
2. تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنويع والارتقاء التكنولوجي والابتكار، بما في ذلك من خلال التركيز على القطاعات ذات القيمة المضافة العالية والكثيفة العمالة
3. تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية وخلق فرص العمل اللائقة وريادة الأعمال والإبداع والابتكار، وتشجع على إضفاء الطابع الرسمي على الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والصغيرة الحجم ونموها، بما في ذلك من خلال الوصول إلى الخدمات المالية
4. تحسين كفاءة استخدام الموارد العالمية في الاستهلاك والإنتاج تدريجياً، حتى عام 2030، والسعي إلى فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي، وفقاً للإطار العشري للبرامج المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، مع تولي البلدان المتقدمة زمام المبادرة
5. بحلول عام 2030، تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق لجميع النساء والرجال، بما في ذلك الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، والمساواة في الأجر عن العمل ذي القيمة المتساوية
6. بحلول عام 2020، الحد بشكل كبير من نسبة الشباب غير العاملين والمتعلمين أو التدريب

7. اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على العمل القسري، وإنهاء العبودية الحديثة والاتجار بالبشر،

و ضمان حظر وإلغاء أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود،

وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله بحلول عام 2025

8. حماية حقوق العمل وتعزيز بيئات العمل الآمنة والمأمونة لجميع العمال، بما في ذلك العمال

المهاجرون، وخاصة المهاجرات، وأولئك الذين يعملون في وظائف غير مستقرة

9. بحلول عام 2030، وضع وتنفيذ سياسات لتعزيز السياحة المستدامة التي تخلق فرص العمل وتروج

للتقافة والمنتجات المحلية

10. تعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية على تشجيع وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات

المصرفية والتأمين والخدمات المالية للجميع

11. زيادة دعم المعونة من أجل التجارة للبلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً، بما في ذلك من

خلال الإطار المتكامل المعزز للمساعدة الفنية المتعلقة بالتجارة لأقل البلدان نمواً

12. بحلول عام 2020، وضع وتنفيذ استراتيجية عالمية لتشغيل الشباب وتنفيذ ميثاق الوظائف

العالمي لمنظمة العمل الدولية

الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والبنية الأساسية:

إن الاستثمار في البنية الأساسية والابتكار من المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي والتنمية. ومع عيش أكثر

من نصف سكان العالم الآن في المدن، أصبحت وسائل النقل الجماعي والطاقة المتجددة أكثر أهمية من أي

وقت مضى، فضلاً عن نمو الصناعات الجديدة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

إن التقدم التكنولوجي يشكل أيضاً مفتاحاً لإيجاد حلول دائمة للتحديات الاقتصادية والبيئية، مثل توفير فرص عمل جديدة وتعزيز كفاءة الطاقة. إن تعزيز الصناعات المستدامة، والاستثمار في البحث العلمي والابتكار، كلها طرق مهمة لتيسير التنمية المستدامة.

لا يزال أكثر من 4 مليارات شخص لا يستطيعون الوصول إلى الإنترنت، و90% منهم من العالم النامي. إن سد هذه الفجوة الرقمية أمر بالغ الأهمية لضمان المساواة في الوصول إلى المعلومات والمعرفة، فضلاً عن تعزيز الإبداع وريادة الأعمال.

الاهداف الوسيطة:

1. تطوير البنية الأساسية الجيدة والموثوقة والمستدامة والمرنة، بما في ذلك البنية الأساسية الإقليمية والعابرة للحدود، لدعم التنمية الاقتصادية والرفاهة البشرية، مع التركيز على الوصول الميسور والعادل للجميع
2. تعزيز التصنيع الشامل والمستدام، وبحلول عام 2030، زيادة حصة الصناعة في العمالة والنتائج المحلي الإجمالي بشكل كبير، بما يتماشى مع الظروف الوطنية، ومضاعفة حصتها في أقل البلدان نمواً
3. زيادة وصول المؤسسات الصناعية الصغيرة وغيرها من المؤسسات، وخاصة في البلدان النامية، إلى الخدمات المالية، بما في ذلك الائتمان الميسور، ودمجها في سلاسل القيمة والأسواق
4. بحلول عام 2030، ترقية البنية الأساسية وتحديث الصناعات لجعلها مستدامة، مع زيادة كفاءة استخدام الموارد وزيادة اعتماد التكنولوجيات والعمليات الصناعية النظيفة والسليمة بيئياً، مع اتخاذ جميع البلدان إجراءات وفقاً لقدراتها الخاصة

5. تعزيز البحث العلمي، ورفع مستوى القدرات التكنولوجية للقطاعات الصناعية في جميع البلدان، وخاصة البلدان النامية، بما في ذلك، بحلول عام 2030، تشجيع الابتكار وزيادة عدد العاملين في البحث والتطوير لكل مليون شخص والإنفاق العام والخاص على البحث والتطوير بشكل كبير
6. دعم التكنولوجيا المحلية التنمية والبحث والابتكار في البلدان النامية، بما في ذلك من خلال ضمان بيئة سياسية مواتية، من بين أمور أخرى، لتنويع الصناعة وإضافة القيمة إلى السلع الأساسية
7. زيادة الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل كبير والسعي إلى توفير الوصول الشامل وبأسعار معقولة إلى الإنترنت في أقل البلدان نمواً بحلول عام 2020
8. تيسير تطوير البنية الأساسية المستدامة والمرنة في البلدان النامية من خلال تعزيز الدعم المالي والتكنولوجي والفني للبلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

الهدف العاشر: الحد من عدم المساواة:

إن التفاوت في الدخل آخذ في الارتفاع - حيث يحصل أغنى 10% من سكان العالم على ما يصل إلى 40% من الدخل العالمي في حين لا يحصل أفقر 10% إلا على ما بين 2% و7%. وإذا أخذنا في الاعتبار التفاوت في النمو السكاني في البلدان النامية، فسوف نجد أن التفاوت قد زاد بنسبة 11%.

لقد زاد التفاوت في الدخل في كل مكان تقريباً في العقود الأخيرة، ولكن بسرعات مختلفة. فهو في أدنى مستوياته في أوروبا وأعلى مستوياته في الشرق الأوسط.

وتتطلب هذه الفجوات المتزايدة الاتساع سياسات سليمة لتمكين أصحاب الدخل المنخفضة، وتعزيز الإدماج الاقتصادي للجميع بغض النظر عن الجنس أو العرق أو الإثنية.

ويتطلب التفاوت في الدخل حلولاً عالمية. وهذا ينطوي على تحسين تنظيم ومراقبة الأسواق والمؤسسات المالية، وتشجيع المساعدات الإنمائية والاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق التي تشتد الحاجة إليها. كما أن تيسير الهجرة الآمنة وتنقل الناس يشكل أيضاً مفتاحاً لسد الفجوة المتزايدة الاتساع.

الاهداف الوسيطة:

1. بحلول عام 2030، تحقيق واستدامة نمو الدخل تدريجياً لأدنى 40 في المائة من السكان بمعدل أعلى من المتوسط الوطني

2. بحلول عام 2030، تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بغض النظر عن العمر أو الجنس أو الإعاقة أو العرق أو الإثنية أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو غير ذلك

3. ضمان تكافؤ الفرص والحد من عدم المساواة في النتائج، بما في ذلك من خلال القضاء على القوانين والسياسات والممارسات التمييزية وتعزيز التشريعات والسياسات والإجراءات المناسبة في هذا الصدد اعتماد السياسات، وخاصة السياسات المالية وسياسات الأجور والحماية الاجتماعية، وتحقيق قدر أكبر من المساواة تدريجياً

4. تحسين تنظيم ومراقبة الأسواق والمؤسسات المالية العالمية وتعزيز تنفيذ هذه اللوائح

5. ضمان تعزيز تمثيل البلدان النامية وصوتها في صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية العالمية من أجل توفير مؤسسات أكثر فعالية ومصداقية ومساءلة وشرعية

6. تسهيل الهجرة والتنقل المنظم والأمن والمنتظم والمسؤول للأشخاص، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخططة والمدارة بشكل جيد

7. تنفيذ مبدأ المعاملة الخاصة والتفاضلية للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً البلدان المتقدمة، وفقاً لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية

8. تشجيع المساعدات الإنمائية الرسمية والتدفقات المالية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى

الدول التي تشتد الحاجة إليها، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والبلدان الأفريقية، والدول الجزرية الصغيرة

النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وفقاً لخططها وبرامجها الوطنية

9. بحلول عام 2030، خفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقل من 3 في المائة وإلغاء

ممرات التحويلات التي تتجاوز تكاليفها 5 في المائة

الهدف الحادي عشر: المدن والمجتمعات المستدامة:

يعيش أكثر من نصف سكان العالم في المدن. وبحلول عام 2050، سيكون ثلثا البشرية (6.5 مليار نسمة)

من سكان المناطق الحضرية. ولا يمكن تحقيق التنمية المستدامة دون تحويل كبير في الطريقة التي نبني بها

وندير بها مساحاتنا الحضرية.

لقد أدى النمو السريع للمدن - نتيجة لارتفاع عدد السكان وزيادة الهجرة - إلى طفرة في المدن الكبرى،

وخاصة في العالم النامي، وأصبحت الأحياء الفقيرة سمة أكثر أهمية للحياة الحضرية.

إن جعل المدن مستدامة يعني خلق فرص العمل والأعمال التجارية، والإسكان الآمن وبأسعار معقولة، وبناء

مجتمعات واقتصادات مرنة. ويشمل ذلك الاستثمار في وسائل النقل العام، وخلق مساحات عامة خضراء،

وتحسين التخطيط والإدارة الحضرية بطرق تشاركية وشاملة.

الاهداف الوسيطة:

1. بحلول عام 2030، ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة

التكلفة وتحسين الأحياء الفقيرة

2. بحلول عام 2030، توفير إمكانية الوصول إلى أنظمة نقل آمنة وميسورة التكلفة ويمكن الوصول

إليها ومستدامة للجميع، وتحسين السلامة على الطرق، ولا سيما من خلال توسيع نطاق النقل العام،

مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن

3. بحلول عام 2030، تعزيز التوسع الحضري الشامل والمستدام والقدرة على التخطيط والإدارة التشاركية والمتكاملة والمستدامة للمستوطنات البشرية في جميع البلدان

4. تعزيز الجهود لحماية وصون التراث الثقافي والطبيعي العالمي

5. بحلول عام 2030، الحد بشكل كبير من عدد الوفيات وعدد الأشخاص المتضررين وتقليل الخسائر

الاقتصادية المباشرة مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي العالمي الناجم عن الكوارث، بما في ذلك الكوارث المتعلقة بالمياه، مع التركيز على حماية الفقراء والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة

6. بحلول عام 2030، الحد من التأثير البيئي السلبي للفرد للمدن، بما في ذلك من خلال إيلاء اهتمام خاص لجودة الهواء وإدارة النفايات البلدية وغيرها

7. بحلول عام 2030، توفير إمكانية الوصول الشامل إلى المياه الآمنة والمستدامة، المساحات الخضراء والعامة الشاملة والمتاحة، وخاصة للنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة

8. دعم الروابط الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الإيجابية بين المناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية من خلال تعزيز التخطيط التنموي الوطني والإقليمي

9. بحلول عام 2020، زيادة عدد المدن والمستوطنات البشرية التي تتبنى وتنفذ سياسات وخطط متكاملة نحو الإدماج وكفاءة الموارد والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه والقدرة على الصمود في

مواجهة الكوارث، وتطوير وتنفيذ إدارة شاملة لمخاطر الكوارث على جميع المستويات بما يتماشى مع إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030

10. دعم أقل البلدان نمواً، بما في ذلك من خلال المساعدة المالية والفنية، في بناء مبانٍ مستدامة وقادرة على الصمود باستخدام المواد المحلية

الهدف الثاني عشر: الاستهلاك والإنتاج المسؤولين:

إن تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة يتطلب منا أن نعمل على تقليص بصمتنا البيئية بشكل عاجل من خلال تغيير الطريقة التي ننتج بها ونستهلك بها السلع والموارد. والزراعة هي أكبر مستهلك للمياه في جميع أنحاء العالم، والآن تستهلك الري ما يقرب من 70 في المائة من إجمالي المياه العذبة للاستخدام البشري. إن الإدارة الفعالة لمواردنا الطبيعية المشتركة، والطريقة التي نتخلص بها من النفايات السامة والملوثات، تشكل أهدافاً مهمة لتحقيق هذا الهدف. وتشجيع الصناعات والشركات والمستهلكين على إعادة التدوير والحد من النفايات أمر بالغ الأهمية، وكذلك دعم البلدان النامية للتحرك نحو أنماط استهلاك أكثر استدامة بحلول عام 2030.

لا يزال جزء كبير من سكان العالم يستهلكون أقل مما يكفي لتلبية احتياجاتهم الأساسية. كما أن خفض نصيب الفرد من النفايات الغذائية العالمية على مستوى تجار التجزئة والمستهلكين إلى النصف أمر مهم أيضاً لخلق سلاسل إنتاج وتوريد أكثر كفاءة. وهذا من شأنه أن يساعد في تحقيق الأمن الغذائي، ويحولنا نحو اقتصاد أكثر كفاءة في استخدام الموارد.

الاهداف الوسيطة:

1. تنفيذ الإطار العشري للبرامج المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، مع اتخاذ جميع البلدان للإجراءات، مع تولي البلدان المتقدمة زمام المبادرة، مع مراعاة تنمية وقدرات البلدان النامية
2. بحلول عام 2030، تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الفعال للموارد الطبيعية
3. بحلول عام 2030، خفض نصيب الفرد من النفايات الغذائية العالمية إلى النصف على مستوى البيع بالتجزئة والمستهلك والحد من خسائر الأغذية على طول سلاسل الإنتاج والتوريد، بما في ذلك خسائر ما بعد الحصاد

4. بحلول عام 2020، تحقيق الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية وجميع النفايات طوال دورة حياتها، وفقاً للأطر الدولية المتفق عليها، والحد بشكل كبير من إطلاقها في الهواء والماء والتربة من أجل تقليل آثارها الضارة على صحة الإنسان والبيئة
5. بحلول عام 2030، الحد بشكل كبير من توليد النفايات من خلال الوقاية والحد وإعادة التدوير وإعادة الاستخدام
6. تشجيع الشركات، وخاصة الشركات الكبيرة والعابرة للحدود الوطنية، على تبني ممارسات مستدامة ودمج معلومات الاستدامة في دورة إعداد التقارير الخاصة بها
7. تعزيز ممارسات المشتريات العامة المستدامة، وفقاً للسياسات والأولويات الوطنية
8. بحلول عام 2030، ضمان حصول الناس في كل مكان على - المعلومات والتوعية ذات الصلة بالتنمية المستدامة وأنماط الحياة المنسجمة مع الطبيعة
9. دعم البلدان النامية لتعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية للتحرك نحو أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة
10. تطوير وتنفيذ أدوات لرصد تأثيرات التنمية المستدامة على السياحة المستدامة التي تخلق فرص العمل وتروج للثقافة والمنتجات المحلية
11. ترشيد إعانات الوقود الأحفوري غير الفعالة التي تشجع الاستهلاك المسرف من خلال إزالة التشوهات السوقية، وفقاً للظروف الوطنية، بما في ذلك إعادة هيكلة الضرائب والتخلص التدريجي من تلك الإعانات الضارة، حيثما وجدت، لتعكس تأثيراتها البيئية، مع مراعاة الاحتياجات والظروف الخاصة بالبلدان النامية بشكل كامل وتقليل التأثيرات السلبية المحتملة على تنميتها بطريقة تحمي الفقراء والمجتمعات المتضررة

الهدف الثالث عشر: العمل المناخي:

لا توجد دولة لا تعاني من التأثيرات الجذرية لتغير المناخ. فقد ارتفعت انبعاثات الغازات المسببة للانحباس الحراري العالمي بنسبة تزيد عن 50% عن مستواها في عام 1990. ويتسبب الاحتباس الحراري العالمي في إحداث تغييرات طويلة الأمد في نظامنا المناخي، وهو ما يهدد بعواقب لا رجعة فيها إذا لم نتحرك.

وتبلغ الخسائر الاقتصادية السنوية المتوسطة الناجمة عن الكوارث المرتبطة بالمناخ مئات المليارات من الدولارات. ناهيك عن التأثير البشري للكوارث الجيوفيزيائية، والتي ترتبط بنسبة 91% بالمناخ، والتي قتلت بين عامي 1998 و 2017 نحو 1.3 مليون شخص، وأصاب 4.4 مليار شخص. ويهدف الهدف إلى حشد 100 مليار دولار أميركي سنوياً بحلول عام 2020 لتلبية احتياجات البلدان النامية للتكيف مع تغير المناخ والاستثمار في التنمية المنخفضة الكربون.

إن دعم المناطق المعرضة للخطر سيساهم بشكل مباشر ليس فقط في تحقيق الهدف 13 ولكن أيضاً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى. ويجب أن تسير هذه الإجراءات جنباً إلى جنب مع الجهود الرامية إلى دمج تدابير مخاطر الكوارث، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، والأمن البشري في استراتيجيات التنمية الوطنية. لا يزال من الممكن، مع الإرادة السياسية القوية، وزيادة الاستثمار، واستخدام التكنولوجيا المتاحة، الحد من ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية إلى درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الصناعة، بهدف الوصول إلى 1.5 درجة مئوية، ولكن هذا يتطلب عملاً جماعياً عاجلاً وطموحاً.

الاهداف الوسيطة:

1. تعزيز القدرة على الصمود والتكيف مع المخاطر المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع

البلدان

2. دمج تدابير تغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والتخطيط الوطني

3. تحسين التعليم والتوعية والقدرات البشرية والمؤسسية في مجال التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها والحد من تأثيرها والإنذار المبكر

4. تنفيذ الالتزام الذي تعهدت به الدول المتقدمة الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بهدف تعبئة 100 مليار دولار سنوياً بحلول عام 2020 من جميع المصادر لتلبية احتياجات البلدان النامية في سياق إجراءات التخفيف المجدية والشفافية في التنفيذ والتشغيل الكامل لصندوق المناخ الأخضر من خلال تمويله في أقرب وقت ممكن

5. تعزيز آليات زيادة القدرة على التخطيط والإدارة الفعالين فيما يتعلق بتغير المناخ في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك التركيز على النساء والشباب والمجتمعات المحلية والمهمشة

الهدف الرابع عشر: الحياة تحت الماء:

إن محيطات العالم – درجة حرارتها، وتركيبها الكيميائي، وتياراتها، وحياتها – تحرك الأنظمة العالمية التي تجعل الأرض صالحة لسكن البشر. والطريقة التي ندير بها هذا المورد الحيوي ضرورية للإنسانية ككل، ولموازنة آثار تغير المناخ.

يعتمد أكثر من ثلاثة مليارات شخص على التنوع البيولوجي البحري والساحلي في معيشتهم. ومع ذلك، نشهد اليوم استغلالاً مفرطاً لنحو 30% من مخزونات الأسماك في العالم، حيث تصل إلى ما دون المستوى الذي يمكنها عنده إنتاج غلات مستدامة.

كما تمتص المحيطات نحو 30% من ثاني أكسيد الكربون الذي ينتجه البشر، ونشهد ارتفاعاً بنسبة 26% في تحمض المحيطات منذ بداية الثورة الصناعية. ويصل التلوث البحري، الذي يأتي أغلبه من مصادر برية،

إلى مستويات مثيرة للقلق، حيث يوجد في المتوسط 13000 قطعة من القمامة البلاستيكية على كل كيلومتر مربع من المحيط.

وتهدف أهداف التنمية المستدامة إلى إدارة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية وحمايتها من التلوث على نحو مستدام، فضلاً عن معالجة آثار تحمض المحيطات. إن تعزيز الحفاظ على الموارد المحيطية والاستخدام المستدام لها من خلال القانون الدولي من شأنه أيضاً أن يساعد في التخفيف من بعض التحديات التي تواجه محيطاتنا.

الاهداف الوسيطة:

1. بحلول عام 2025، منع وخفض التلوث البحري بجميع أنواعه بشكل كبير، وخاصة من الأنشطة البرية، بما في ذلك الحطام البحري وتلوث المغذيات

2. بحلول عام 2020، إدارة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية وحمايتها على نحو مستدام لتجنب الآثار السلبية الكبيرة، بما في ذلك من خلال تعزيز قدرتها على الصمود، واتخاذ إجراءات لاستعادتها من أجل تحقيق محيطات صحية ومنتجة

3. تقليل ومعالجة آثار تحمض المحيطات، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون العلمي على جميع المستويات

4. بحلول عام 2020، تنظيم الحصاد بشكل فعال وإنهاء الصيد الجائر والصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم وممارسات الصيد المدمرة وتنفيذ خطط إدارة قائمة على العلم، من أجل استعادة مخزونات الأسماك في أقصر وقت ممكن، على الأقل إلى المستويات التي يمكن أن تنتج أقصى غلة مستدامة كما تحددها خصائصها البيولوجية

5. بحلول عام 2020، الحفاظ على ما لا يقل عن 10 في المائة من المناطق الساحلية والبحرية، بما

يتفق مع القانون الوطني والدولي واستنادًا إلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة

6. بحلول عام 2020، حظر أشكال معينة من إعانات مصائد الأسماك التي تساهم في زيادة القدرة على

الصيد الصيد الجائر، وإلغاء الإعانات التي تساهم في الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير

المنظم، والامتناع عن تقديم مثل هذه الإعانات الجديدة، مع الاعتراف بأن المعاملة الخاصة والتفاضلية

المناسبة والفعالة للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً يجب أن تكون جزءاً لا يتجزأ من مفاوضات منظمة

التجارة العالمية بشأن إعانات مصايد الأسماك

7. بحلول عام 2030، زيادة الفوائد الاقتصادية للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً من

الاستخدام المستدام للموارد البحرية، بما في ذلك من خلال الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك وتربية

الأحياء المائية والسياحة

8. زيادة المعرفة العلمية، وتطوير القدرة على البحث ونقل التكنولوجيا البحرية، مع مراعاة معايير

وإرشادات اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية بشأن نقل التكنولوجيا البحرية، من أجل تحسين

صحة المحيطات وتعزيز مساهمة التنوع البيولوجي البحري في تنمية البلدان النامية، وخاصة الدول

الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً

9. توفير إمكانية وصول صيادي الأسماك الحرفيين الصغار إلى الموارد البحرية والأسواق

10. تعزيز الحفاظ على المحيطات ومواردها واستخدامها المستدام من خلال تنفيذ القانون الدولي

كما ينعكس في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي توفر الإطار القانوني للحفاظ على المحيطات

ومواردها واستخدامها المستدام، كما ورد في الفقرة 158 من المستقبل الذي نريده

الهدف الخامس عشر: الحياة على الأرض:

تعتمد حياة الإنسان على الأرض بقدر اعتمادها على المحيط في معيشتها. وتوفر الحياة النباتية 80% من النظام الغذائي البشري، ونحن نعتمد على الزراعة كمورد اقتصادي مهم. وتغطي الغابات 30% من سطح الأرض، وتوفر موائل حيوية لملايين الأنواع، ومصادر مهمة للهواء النقي والمياه، فضلاً عن كونها حاسمة لمكافحة تغير المناخ.

في كل عام، نفقد 13 مليون هكتار من الغابات، في حين أدى التدهور المستمر للأراضي الجافة إلى تصحر 3.6 مليار هكتار، مما يؤثر بشكل غير متناسب على المجتمعات الفقيرة.

في حين أن 15% من الأراضي محمية، فإن التنوع البيولوجي لا يزال معرضاً للخطر. فقد تم الاتجار غير المشروع بما يقرب من 7000 نوع من الحيوانات والنباتات. إن الاتجار في الحياة البرية لا يؤدي إلى تآكل التنوع البيولوجي فحسب، بل يخلق انعدام الأمن، ويغذي الصراعات، ويغذي الفساد.

ولا بد من اتخاذ إجراءات عاجلة للحد من فقدان الموائل الطبيعية والتنوع البيولوجي التي تشكل جزءاً من تراثنا المشترك وتدعم الأمن الغذائي والمائي العالمي، والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، والسلام والأمن.

الاهداف الوسيطة:

1. بحلول عام 2020، ضمان الحفاظ على النظم الإيكولوجية البرية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة

الداخلية وخدماتها، وخاصة الغابات والأراضي الرطبة والجبال والأراضي الجافة، وترميمها واستخدامها على نحو مستدام، بما يتماشى مع الالتزامات بموجب الاتفاقيات الدولية.

2. بحلول عام 2020، تعزيز تنفيذ الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات، ووقف إزالة الغابات،

واستعادة الغابات المتدهورة، وزيادة التشجير وإعادة التشجير بشكل كبير على مستوى العالم.

3. بحلول عام 2030، مكافحة التصحر، واستعادة الأراضي والتربة المتدهورة، بما في ذلك الأراضي المتضررة من التصحر والجفاف والفيضانات، والسعي إلى تحقيق عالم خالٍ من تدهور الأراضي.
4. بحلول عام 2030، ضمان الحفاظ على النظم الإيكولوجية الجبلية، بما في ذلك تنوعها البيولوجي، من أجل تعزيز قدرتها على توفير الفوائد الضرورية للتنمية المستدامة.
5. اتخاذ إجراءات عاجلة ومهمة للحد من تدهور الموائل الطبيعية، ووقف فقدان التنوع البيولوجي، وحماية الأنواع المهددة بالانقراض ومنع انقراضها بحلول عام 2020.
6. تعزيز التقاسم العادل والمنصف للفوائد الناشئة عن استخدام الموارد الجينية وتعزيز الوصول المناسب إليها. إلى هذه الموارد، على النحو المتفق عليه دولياً
7. اتخاذ إجراءات عاجلة لإنهاء الصيد الجائر والاتجار بالأنواع المحمية من النباتات والحيوانات ومعالجة الطلب والعرض على منتجات الحياة البرية غير المشروعة
8. بحلول عام 2020، إدخال تدابير لمنع إدخال الأنواع الغريبة الغازية والحد بشكل كبير من تأثيرها على النظم الإيكولوجية البرية والمائية والسيطرة على الأنواع ذات الأولوية أو القضاء عليها
9. بحلول عام 2020، دمج قيم النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في التخطيط الوطني والمحلي وعمليات التنمية واستراتيجيات الحد من الفقر والحسابات
10. حشد الموارد المالية وزيادتها بشكل كبير من جميع المصادر للحفاظ على التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية واستخدامها بشكل مستدام
11. حشد موارد كبيرة من جميع المصادر وعلى جميع المستويات لتمويل الإدارة المستدامة للغابات وتوفير الحوافز الكافية للدول النامية لتعزيز هذه الإدارة، بما في ذلك الحفاظ عليها وإعادة تشجيرها

12. تعزيز الدعم العالمي للجهود الرامية إلى مكافحة الصيد الجائر والاتجار بالأنواع المحمية،

بما في ذلك من خلال زيادة قدرة المجتمعات المحلية على متابعة فرص كسب العيش المستدامة

الهدف السادس عشر: السلام والعدالة والمؤسسات القوية:

لا يمكننا أن نأمل في تحقيق التنمية المستدامة دون السلام والاستقرار وحقوق الإنسان والحكم الفعّال، القائم على سيادة القانون. ومع ذلك، فإن عالمنا منقسم بشكل متزايد. تتمتع بعض المناطق بالسلام والأمن والازدهار، في حين تقع مناطق أخرى في دورات لا نهاية لها على ما يبدو من الصراع والعنف. وهذا ليس حتميًا ولا بد من معالجته.

إن العنف المسلح وانعدام الأمن لهما تأثير مدمر على تنمية أي بلد، مما يؤثر على النمو الاقتصادي، وغالبًا ما يؤدي إلى مظالم تستمر لأجيال. كما تنتشر العنف الجنسي والجريمة والاستغلال والتعذيب حيثما يوجد صراع أو لا يوجد حكم للقانون، ويجب على البلدان اتخاذ تدابير لحماية أولئك الأكثر عرضة للخطر. تهدف أهداف التنمية المستدامة إلى الحد بشكل كبير من جميع أشكال العنف، والعمل مع الحكومات والمجتمعات لإنهاء الصراع وانعدام الأمن. إن تعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان يشكلان مفتاحًا لهذه العملية، وكذلك الحد من تدفق الأسلحة غير المشروعة وتعزيز مشاركة البلدان النامية في مؤسسات الحكم العالمي.

الاهداف الوسيطة:

1. الحد بشكل كبير من جميع أشكال العنف ومعدلات الوفيات المرتبطة به في كل مكان
2. إنهاء إساءة معاملة الأطفال واستغلالهم والاتجار بهم وجميع أشكال العنف ضدهم وتعذيبهم
3. تعزيز سيادة القانون على المستويين الوطني والدولي وضمان المساواة في الوصول إلى العدالة للجميع
4. بحلول عام 2030، الحد بشكل كبير من التدفقات المالية والأسلحة غير المشروعة، وتعزيز استرداد

الأصول المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة

5. الحد بشكل كبير من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما
6. تطوير مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشفافة على جميع المستويات ضمان اتخاذ القرارات المستجيبة والشاملة والتشاركية والتمثيلية على جميع المستويات
7. توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في مؤسسات الحوكمة العالمية
8. بحلول عام 2030، توفير الهوية القانونية للجميع، بما في ذلك تسجيل المواليد
9. ضمان وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية
10. تعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي، لبناء القدرات على جميع المستويات، وخاصة في البلدان النامية، لمنع العنف ومكافحة الإرهاب والجريمة
11. تعزيز وإنفاذ القوانين والسياسات غير التمييزية من أجل التنمية المستدامة

الهدف 17: الشراكات لتحقيق الأهداف:

لا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلا من خلال الشراكات والتعاون العالميين القويين. وظلت المساعدات الإنمائية الرسمية ثابتة ولكنها أقل من الهدف، عند 147 مليار دولار أمريكي في عام 2017. وفي حين تستمر الأزمات الإنسانية الناجمة عن الصراعات أو الكوارث الطبيعية في المطالبة بمزيد من الموارد المالية والمساعدات. كما تتطلب العديد من البلدان المساعدات الإنمائية الرسمية لتشجيع النمو والتجارة.

أصبح العالم أكثر ترابطاً من أي وقت مضى. ويعد تحسين الوصول إلى التكنولوجيا والمعرفة وسيلة مهمة لتبادل الأفكار وتعزيز الابتكار. كما أن تنسيق السياسات لمساعدة البلدان النامية على إدارة ديونها، فضلاً عن تعزيز الاستثمار لصالح البلدان الأقل نمواً، أمر حيوي لتحقيق النمو والتنمية المستدامين.

تهدف الأهداف إلى تعزيز التعاون بين الشمال والجنوب وبين الجنوب والجنوب من خلال دعم الخطط الوطنية لتحقيق جميع الأهداف. إن تعزيز التجارة الدولية ومساعدة البلدان النامية على زيادة صادراتها هو جزء من تحقيق نظام تجاري عالمي قائم على القواعد وعادل ومنفتح ويفيد الجميع.

الأهداف الوسيطة:

التمويل

1. تعزيز تعبئة الموارد المحلية، بما في ذلك من خلال الدعم الدولي للدول النامية، لتحسين القدرة المحلية على تحصيل الضرائب وغيرها من الإيرادات
2. الدول المتقدمة لتنفيذ التزاماتها المتعلقة بالمساعدات الإنمائية الرسمية بالكامل، بما في ذلك التزام العديد من الدول المتقدمة بتحقيق هدف 0.7 في المائة من المساعدات الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي للدول النامية و0.15 إلى 0.20 في المائة من المساعدات الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي لأقل البلدان نمواً
3. يتم تشجيع مقدمي المساعدات الإنمائية الرسمية على النظر في تحديد هدف لتوفير ما لا يقل عن 0.20 في المائة من المساعدات الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي لأقل البلدان نمواً
4. حشد الموارد المالية الإضافية للدول النامية من مصادر متعددة
5. مساعدة الدول النامية في تحقيق استدامة الديون في الأمد البعيد من خلال سياسات منسقة تهدف إلى تعزيز تمويل الديون وتخفيف أعباء الديون وإعادة هيكلتها، حسب الاقتضاء، ومعالجة الديون الخارجية للدول الفقيرة المثقلة بالديون للحد من ضائقة الديون
6. اعتماد وتنفيذ أنظمة تشجيع الاستثمار لأقل البلدان نمواً

التكنولوجيا

1. تعزيز التعاون الإقليمي والدولي بين الشمال والجنوب والجنوب والجنوب والتعاون الثلاثي في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار وتعزيز تبادل المعرفة بشروط متفق عليها بشكل متبادل، بما في ذلك من خلال تحسين التنسيق بين الآليات القائمة، وخاصة على مستوى الأمم المتحدة، ومن خلال آلية تيسير التكنولوجيا العالمية

2. تعزيز تطوير ونقل ونشر وتوزيع التكنولوجيات السليمة بيئياً إلى البلدان النامية بشروط مواتية، بما في ذلك بشروط تفضيلية وميسرة، على النحو المتفق عليه بشكل متبادل

3. التشغيل الكامل لبنك التكنولوجيا وآلية بناء القدرات في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار لصالح أقل البلدان نمواً بحلول عام 2017 وتعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

بناء القدرات

1. تعزيز الدعم الدولي لتنفيذ بناء القدرات الفعال والمستهدف في البلدان النامية لدعم الخطط الوطنية لتنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال التعاون بين الشمال والجنوب، وبين الجنوب والجنوب، والتعاون الثلاثي

التجارة

1. تعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي، قائم على القواعد، مفتوح، غير تمييزي وعادل في إطار منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك من خلال اختتام المفاوضات في إطار أجندة الدوحة للتنمية

2. زيادة صادرات البلدان النامية بشكل كبير، وخاصة بهدف مضاعفة حصة البلدان الأقل نمواً من الصادرات العالمية بحلول عام 2020

3. تحقيق التنفيذ في الوقت المناسب للوصول إلى الأسواق المعفاة من الرسوم الجمركية والحصص على أساس دائم لجميع البلدان الأقل نمواً، بما يتفق مع قرارات منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك من خلال ضمان أن تكون قواعد المنشأ التفضيلية المطبقة على الواردات من أقل البلدان نمواً شفافة وبسيطة، وتساهم في تيسير الوصول إلى الأسواق

القضايا النظامية

التماسك السياسي والمؤسسي

1. تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي العالمي، بما في ذلك من خلال تنسيق السياسات وتماسكها
2. تعزيز تماسك السياسات من أجل التنمية المستدامة
3. احترام الحيز السياسي لكل بلد وقيادته لوضع وتنفيذ سياسات القضاء على الفقر والتنمية المستدامة

الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين

1. تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، واستكمالها بشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين تعمل على حشد وتبادل المعرفة والخبرة والتكنولوجيا والموارد المالية، لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع البلدان، وخاصة البلدان النامية
2. تشجيع وتعزيز الشراكات العامة والقطاعين العام والخاص والمجتمع المدني الفعّالة، والبناء على الخبرة واستراتيجيات توفير الموارد للشراكات

البيانات والرصد والمساءلة

1. بحلول عام 2020، تعزيز دعم بناء القدرات للبلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، لزيادة توافر البيانات عالية الجودة وفي الوقت المناسب والموثوقة بشكل

كبير والمفصلة حسب الدخل والجنس والعمر والعرق والانتماء العرقي والحالة المهاجرة والإعاقة،

الموقع الجغرافي والخصائص الأخرى ذات الصلة في السياقات الوطنية

2. بحلول عام 2030، البناء على المبادرات القائمة لتطوير مقاييس التقدم المحرز في التنمية المستدامة

التي تكمل الناتج المحلي الإجمالي، ودعم بناء القدرات الإحصائية في البلدان النامية

النموذج:

• مقدمة لنموذج الابتكار الخماسي وأهداف التنمية المستدامة:

لتحليل اتجاه الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية، نتبنى مؤشر التعليم الأخضر والتنمية المستدامة الذي (Rybalkin et al. 2021) في عام 2021. يجمع هذا المؤشر بين المؤشرات التعليمية والاقتصادية والسياسية والمجتمعية والبيئية المستوحاة من نموذج إدارة المعلومات الصحية. يمثل هذا الأخير مرجعًا للعديد من المنظمات مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في إنتاج إرشاداتها وكتيباتها (König et al., 2020). أيضًا، في تقرير الأمم المتحدة، وافق (Baguma et al. 2016) على أن نموذج إدارة المعلومات الصحية يوفر كل المعرفة اللازمة لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة بما في ذلك الاستدامة البيئية.

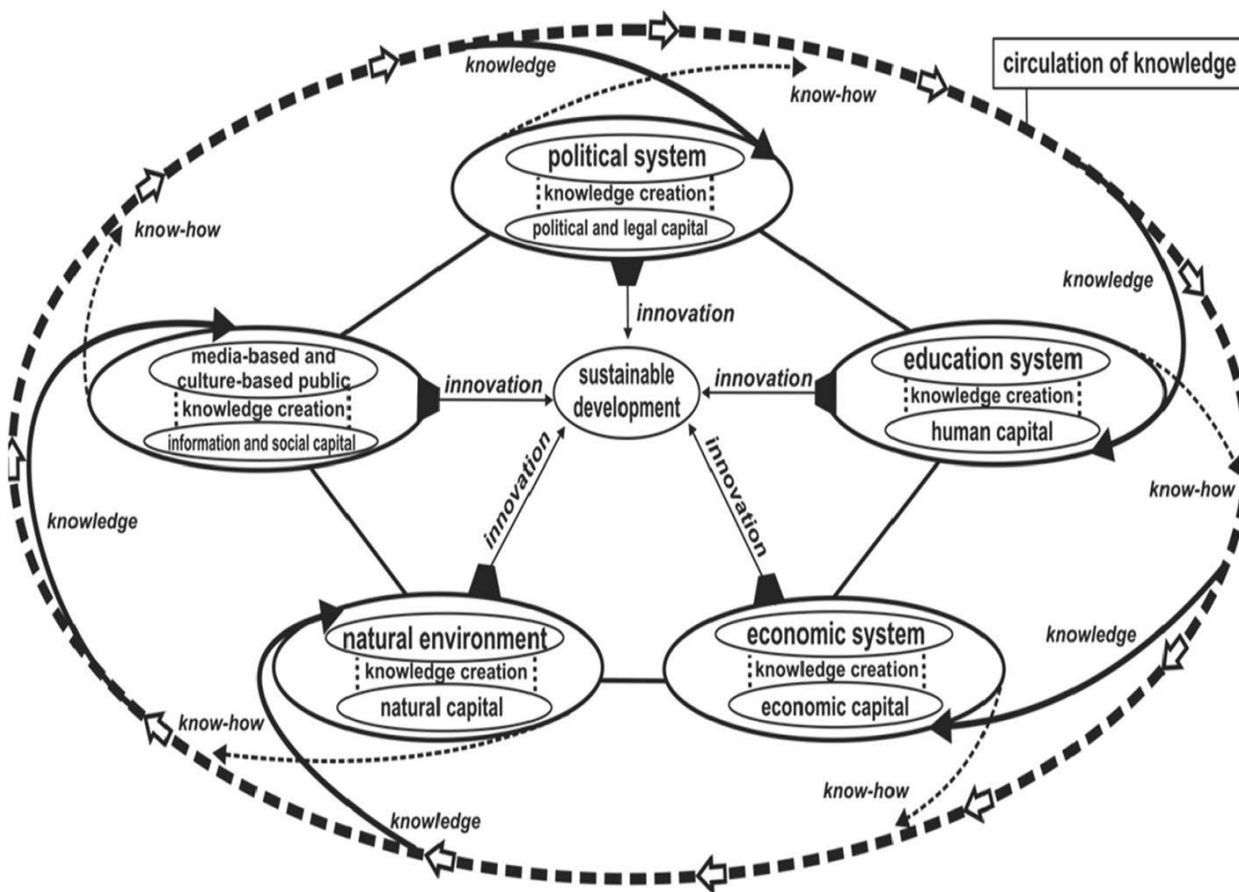
تم تطوير نموذج الحلزون من خلال الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والتقدم الذي يسعى إلى وصف العلاقة الديناميكية بين الجهات الفاعلة في المجتمع. نموذج الحلزون المزدوج هو أول نموذج حلزوني يتضمن ارتباطًا خطيًا بين الأوساط الأكاديمية ورجال الأعمال. أدى تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى ضرورة إضافة حلزون جديد يؤسس للمعرفة والابتكار في المجتمع، ألا وهو نموذج الحلزون الثلاثي الذي طورته الحكومة. هذا النموذج هو نموذج حلزوني للابتكار يوضح

أهمية الابتكار بين الفروع الثلاثة ويوازن بين النظام التعليمي واحتياجات سوق العمل. تم تقديم الحلزون الرباعي بسبب التقدم السريع لمجتمع المعرفة.

العنصر الرابع المضاف إلى الثلاثة الأولى المذكورة هو الجمهور القائم على وسائل الإعلام والثقافة (Carayannis & Campbell, 2009). في وقت لاحق، كانت التحديات والأزمات الكبيرة في العالم، وخاصة التلوث وتدهور البيئة، من أهم العوامل التي أدت إلى تقديم نموذج إدارة المعرفة الصحية.

يسلط البعد الخامس المضاف المسمى البيئة الضوء على التحولات الاجتماعية وأهمية البيئة الطبيعية. تهدف البيئة الطبيعية في QHIM إلى توليد تقنيات خضراء جديدة بالإضافة إلى الحفاظ على الإنسانية في QHIM، يقدم كل نظام حلزونًا معرفيًا يعمل كدوامة متصلة بالأنظمة الأخرى. يخلق هذا الاتصال المعرفة كمخرج لنظام واحد يمثل مدخلًا للأنظمة الأخرى في QHIM. يصف الشكل 1 هذا التداول المستمر للمعرفة داخل الأنظمة الخمسة مما يحفز المعرفة وتنمية الاستدامة وخلق الابتكارات بالإضافة إلى أنه يجعل جميع الأنظمة تؤثر على بعضها البعض (Carayannis et al., 2012). على سبيل المثال، النظام الأول في QHIM هو - التعليم - الذي يمثل تنمية رأس المال البشري. النظام الثاني - التركيز الاقتصادي على رأس المال الاقتصادي، بينما يركز النظام الثالث - النظام السياسي - على رأس المال السياسي والقانوني. النظام الرابع المجتمعي - يصف رأس المال المعلوماتي والاجتماعي، وهما عنصران أساسيان للمشاركين في الابتكار. يمثل النظام الأخير - البيئة - العامل الأساسي لتحقيق اقتصاد أكثر خضرة وتنمية مستدامة.

شكل رقم (1): شكل يوضح نموذج الحلزون الخماسي ووظيفته



المصدر: (Carayannis et al., 2012)

تمثل أهداف التنمية المستدامة خطة العمل لتحقيق التنمية المستدامة في العالم، ولكن التحدي الذي تواجهه البلدان هو كيفية تفعيل هذه الأهداف وتحقيقها. لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، يجب على جميع أصحاب المصلحة مثل الصناعات والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية العمل معًا (Sachs et al., 2019). أطلقت المملكة العربية السعودية مبادرات واستراتيجيات مختلفة استجابة لأهداف التنمية المستدامة بدءًا من تقديم رؤية 2030 من قبل صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان في عام 2016 وحتى إطلاق المبادرة الخضراء السعودية ومبادرة الشرق الأوسط الخضراء في عام 2021.

إن إطار أهداف التنمية المستدامة ونماذج Helix هي أدوات قيادية لتثقيف المجتمعات وتقديمها على الرغم من منطقتها المختلف. وبالتالي، توفر نماذج Helix أطرًا مفاهيمية تركز على الارتباط والعلاقة بين الأوساط الأكاديمية والاقتصاد والحكومة والمجتمع المدني والبيئة، في حين توفر أهداف التنمية المستدامة إجراءات خطة عملية وأهدافًا محددة للغاية في مجالات مختلفة مثل السياسة والاقتصاد الاجتماعي والبيئة والتعليم (König et al. 2020). ومع ذلك، هناك حاجة إلى مقياس جديد يستجيب لمزيج كلا الإطارين.

الغرض من ظهور مقياس مركب جديد هو صياغة أداة للباحثين وصناع السياسات لتقييم مدى خضرة الدولة في حالتنا المملكة العربية السعودية وكيف تتقدم لتحقيق الاستدامة التنموية التي قدمتها أهداف التنمية المستدامة.

تم إنشاء مؤشر مركب باستخدام 42 مؤشرًا للاقتصاد الأخضر ومؤشرات تتعلق بأهداف التنمية المستدامة تغطي الأبعاد الخمسة لمؤشر جودة الحياة. إن المؤشر المستوحى من نتائج دراسة (Rybalkin et al., 2021) لا يمكن أن يكون مؤشرًا واحدًا بل مؤشرًا مركبًا بسبب العملية متعددة الأبعاد. ومع ذلك، يمكن لأي مستخدم تفسيره بسهولة.

• اختيار المؤشرات:

لقد أثبت QHIM كفاءته كإطار متعدد التخصصات ومتعدد التخصصات. فهو يدرس التآزر بين المجتمع والبيئة والاقتصاد ويمثل النموذج المثالي الذي يمكن استخدامه لتقييم الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة. ومن منظور QHIM، تم اختيار 42 مؤشرًا محددًا مرتبطًا بالاقتصاد الأخضر وأهداف التنمية المستدامة. يتم تجميع المؤشرات على خمسة أنظمة: التعليم والاقتصاد والمجتمع المدني والحكومة والبيئة. تختلف بعض المؤشرات عن مؤشرات EEPSE GEI في بحث (Rybalkin et al.2021) بسبب البيانات المفقودة للمملكة العربية السعودية. ومع ذلك، يتم اختيار مؤشرات أخرى بما يتماشى مع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. يتم جمع البيانات من قواعد بيانات مختلفة عبر الإنترنت مثل مؤشرات البنك الدولي وإحصاءات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. على سبيل المثال، تغطي الدراسة البيانات السنوية خلال الفترة 2015-2020 لمؤشرات المملكة العربية السعودية. تم اختيار الفترة المحددة لسببين رئيسيين: أولاً، يمثل عام 2015 تاريخ إطلاق خطة عمل أهداف التنمية المستدامة. ثانياً، منذ عام 2019، ظهرت جائحة كوفيد-19 وأحدثت اضطراباً في السمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في جميع أنحاء العالم، وهو أمر بالغ الأهمية لتثقيف الناس حول كيفية تأثير هذه الجائحة على أداء المملكة العربية السعودية.

• بناء المؤشر:

يتطلب إنشاء EEPSE GEI النهائي ثلاث خطوات. تتكون الخطوة الأولى من توحيد المعايير بلا أبعاد لجعل جميع المؤشرات قابلة للمقارنة. الخطوة التالية هي توحيد المعايير للمؤشرات وهي مهمة جداً حيث يتم التعبير عن المؤشرات بوحدات مختلفة في الأبعاد الفرعية. في EEPSE GEI، تم

إجراء التطبيق وفقاً لطريقة Z-score. لمراقبتها بشكل أفضل، نستخدم الانتقال إلى T-score بالصيغة $T = (Z \times 10) + 50$. بعد ذلك، يتم الحصول على جميع الأنظمة المقابلة لـ QHIM كمتوسطات حسابية للمؤشرات المقابلة. أخيراً، يتم تقدير المؤشر العام EEPSE GEI كمتوسط حسابي لقيم خمسة أنظمة.

• نتائج المؤشر:

جدول (1): تطور درجات الأداء عبر جميع أنظمة EEPSE GEI للمملكة العربية السعودية

السنة	جودة النظام التعليمي	الجوانب الاقتصادية	النظام السياسي	المجتمع المدني	البيئة الطبيعية	EEPSE GEI
2015	46.66	54.70	47.26	44.92	44.98	47.70
2016	47.77	48.85	46.98	50.76	42.26	47.32
2017	50.23	50.39	49.72	55.08	54.25	51.94
2018	50.33	49.19	48.83	49.78	55.55	50.74
2019	51.99	47.14	53.12	49.78	53.88	51.18
2020	53.02	49.73	54.09	49.67	49.08	51.12

أشارت القيم المكتوبة بخط عريض إلى أفضل نتيجة أداء بين كل نظام. ومع ذلك، كشفت القيم المكتوبة بخط

عريض في العمود الأخير عن تطور نتيجة EEPSE GEI

الفصل الرابع

الخاتمة

النتائج:

يقدم هذا القسم ويناقش النتائج التجريبية لهذه الدراسة. يوفر تطبيق QHIM في مؤشر EEPSE GEI مؤشرات مؤهلة ويمكن الوصول إليها من مصادر رسمية تجعل اتخاذ القرار أكثر يقينًا. من خلال QHIM، من الممكن تحديد تأثير كل حلزون وارتباطاته بأهداف التنمية المستدامة من ناحية ومن ناحية أخرى أداء الدولة عالميًا نحو الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة. يحدد الجدول 1 نتائج مؤشر EEPSE GEI للمملكة العربية السعودية وفقًا لأحدث مؤشرات البيانات الخاصة بها. وقد ثبت حدوث تقدم كبير في درجة مؤشر EEPSE GEI لهذا البلد من 47.70 إلى 51.12 بين عامي 2015 و2020. وبمقارنة نتائجنا بنتائج دراسة (Rybalkin et al. 2021) التي تم اتخاذها كأساس، يمكن اعتبار المملكة العربية السعودية ضمن البلدان ذات الدرجات العالية منذ عام 2017. وعلى الرغم من أن النتيجة تؤكد أن هذا الأول يؤدي أداءً جيدًا في المؤشرات الإجمالية المتعلقة بالاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، فقد حددت الدراسة فرص التحسين في جميع الأنظمة. في الواقع، وصلت المملكة العربية السعودية إلى درجة EEPSE GEI تساوي 51.12 في عام 2020 وهي قريبة من درجة إستونيا (51.07). كانت أدنى قيمة لدرجة EEPSE GEI في عام 2016 بدرجة تساوي 47.32 بسبب ضعف أداء النظام الاقتصادي والبيئي. يتأثر الأداء الضعيف للنظام الاقتصادي بانخفاض أسعار النفط في عام 2016 وتباطؤ الناتج المحلي الإجمالي بينما يتأثر ضعف النظام البيئي بشكل أساسي بارتفاع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بالطاقة للفرد. ومع ذلك، ارتفعت درجة مؤشر أداء البيئة في المملكة العربية السعودية بنسبة 9.76% بين عامي 2016 و2017، مما يشير إلى أفضل أداء للمملكة العربية السعودية بفضل أداء نظام البيئة.

في الواقع، في عام 2017، سجل نظام البيئة أقوى النتائج بين جميع الأنظمة خلال السنوات الست بنتيجة تعادل 55.55. يمكن أن يكون هذا التقدم نتيجة لجهود المملكة العربية السعودية فيما يتعلق بالبعد البيئي مع

الإعلان عن البرنامج الوطني للطاقة المتجددة في عام 2017 الذي يسعى إلى تنويع مصادر الطاقة المحلية والحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وإطلاق الاستراتيجية الوطنية للبيئة في عام 2018 (Saudi Green Initiative, 2022). ومع ذلك، يمكننا أن نلاحظ انخفاضاً مهماً في أداء النظام الخامس في العامين الماضيين مما يعكس تأثير أزمة كوفيد-19 على استدامة البيئة وفشل الطاقة المتجددة في دفع عجلة الاقتصاد وحماية البيئة (AlArjani et al., 2021; Kahia et al., 2021). وفي هذه النقطة، لا تزال المملكة العربية السعودية بحاجة إلى بعض التحسينات مثل استيراد المزيد من التقنيات الصديقة للبيئة، وتشجيع مشاريع الطاقة المتجددة، وتشجيع استخدام تقنيات الطاقة الفعالة ليس فقط للصناعات ولكن أيضاً للمستهلكين لتلبية الطلب الصناعي والمنزلي على الطاقة.

تم تحليل نتائج كل نظام حسب أهميته في مؤشر الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة. وبالنظر إلى أهمية الأنظمة الخمسة للمؤشر، فإن العامل السياسي يمثل أهم محدد في المؤشر ثم نظام التعليم. ويأتي المجتمع المدني في المرتبة الثالثة، في حين تحتل البيئة المرتبة الرابعة، ويلعب نظام الاقتصاد الدور الأقل أهمية (Rybalkin et al., 2021). في الواقع، ارتفعت درجة النظام السياسي في المملكة العربية السعودية بشكل كبير منذ عام 2015 وتمثل أفضل قيمة بين الأنظمة الأخرى في عام 2020 بدرجة 54.09 وهي تقريباً نفس درجة فرنسا (54.06).

تشير هذه النتيجة إلى أن النظام السياسي له تأثير مهم على الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في عام 2020 ودعم الاقتصاد للتعافي من جائحة كوفيد-19.

بفضل إنشاء البنية التحتية لرؤية 2030 التي توفر للمملكة العربية السعودية آفاقاً مهمة لغرس أهداف التنمية المستدامة في نظام الحوكمة الحالي وتسجل هذه القيمة القوية (نحو مستقبل مستدام للمملكة العربية السعودية، 2018). وبالمثل، فإن النظام التعليمي يؤدي أداءً قوياً في مجال التنمية المستدامة وفقاً للنتائج، وخاصة في

عام 2020 بفضل الاستراتيجية الوطنية الداعمة لجودة التعليم المستمر في ظل الجائحة من خلال التعليم عبر الإنترنت وتشجيع البحث والتطوير. هذا النظام الأكاديمي هو النظام الوحيد الذي شهد ارتفاعاً مستمراً خلال فترة الدراسة مما يؤكد المسار الجيد للمملكة العربية السعودية لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة (التعليم الجيد) (الأمم المتحدة، 2018).

وفيما يتعلق بنظام المجتمع المدني، فقد لاحظ أداءً ضعيفاً في مجال التنمية المستدامة بقيمة انخفاض متواصلة منذ عام 2018، حيث تم إعطاء أضعف قيمة بنتيجة تعادل 49.67 في عام 2020. ويمكن ربط هذه النتيجة بالتأثير الاجتماعي والاقتصادي لجائحة كوفيد-19 حيث أثرت بشكل مباشر على قطاع الرعاية الصحية وأغلقت المؤسسة التعليمية بسبب الحجر الصحي المنزلي. لذلك، تتمتع المملكة العربية السعودية بإمكانات مختلفة للتحسينات من خلال إنشاء استراتيجية وطنية للتنمية الاجتماعية تسعى إلى إضافة الموارد المالية وتوفير معدات الحماية الشخصية لسكان الرعاية الصحية ودعم التعليم عبر الإنترنت وتحسين خدمة الإنترنت وإدخال لوائح سوق العمل الداعمة التي تستهدف القطاع الخاص والتي تتماشى مع الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر) والهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الجوع) والهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة (الصحة الجيدة والرفاهية) (الأمم المتحدة، 2020). وفي الوقت نفسه، كان أداء نظام رأس المال الاقتصادي ضعيفاً تجاه التنمية المستدامة، وخاصة في عام 2019 بنتيجة تعادل 47.14. ويمكن أن يعزى ذلك إلى أزمة أسعار النفط في السوق العالمية التي تزامنت مع الأزمة الصحية وتسببت في إغلاق الأعمال في جميع أنحاء العالم لمدة عام تقريباً بالإضافة إلى ضعف استهلاك الطاقة المتجددة خلال السنوات الست الماضية. هناك حاجة إلى جهود أكبر بكثير لتحقيق أهداف التنمية المستدامة للاقتصادات التي تعتمد بشكل كبير على النفط مثل المملكة العربية السعودية بدءاً بتنويع الاقتصاد وتوطين قطاع النفط والغاز إلى جانب تعظيم قدرات الاستثمار في جوانب مختلفة لتحقيق الهدف السابع من

أهداف التنمية المستدامة (الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة) والهدف التاسع (الصناعة والابتكار والبنية التحتية) والهدف الحادي عشر (المدن والمجتمعات المستدامة).

الخلاصة:

تم تقديم العديد من المؤشرات المهمة كأداة لتحليل تطوير الاقتصاد الأخضر ووصف مدى تحقيق الأهداف المستدامة. وبالتالي، حاول عدد قليل من الباحثين تقييم هذا التفاعل باستخدام مؤشر متعدد الأبعاد (Barcellos-Paula et al.، 2021؛ Bonnet et al.، 2021؛ König et al.، 2020؛ Lavrinenko et al.، 2019؛ Rybalkin et al.، 2021). تبحث هذه الورقة في مدى خضرة المملكة العربية السعودية وأدائها نحو تحقيق التنمية المستدامة. لغرض تجريبي، كانت نيتنا تطبيق مؤشر نظام جديد يتكون من خمسة أنظمة تعكس ركائز QHIM وهي التعليم والاقتصاد والسياسة والمجتمع والبيئة والتي أثبتت أنها أداة قوية لصنع القرار. تشير النتيجة التجريبية إلى الأداء غير المستقر للمملكة خلال الفترة 2015-2020. خلال السنوات الثلاث الأولى، لوحظت زيادة ثابتة في درجة EEPSE GEI. ويُفسّر هذا التقدم بزيادة أداء الأنظمة الخمسة خلال هذه الفترة، وتحديدًا أداء نظام البيئة بزيادة قدرها 23% من عام 2015 إلى عام 2018. ومنذ عام 2019، فترة ظهور جائحة كوفيد-19، انخفضت درجة مؤشر EEPSE GEI. وتُعزى هذه النتيجة أيضًا إلى الانخفاض الكبير في درجة نظام البيئة. ومع ذلك، فإن النظام السياسي يؤدي بقوة نحو تحقيق الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في نفس الفترة.

وعلى الرغم من أن النتائج التجريبية تشير إلى أن المملكة العربية السعودية لديها أداء جيد نحو الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة، إلا أنها لم تصل بعد إلى أفضل أداء لها وما زالت تواجه تحديات كبيرة في حماية البيئة وتعزيز الرفاهية والتنويع الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، يظهر تقرير لوحة معلومات أهداف

التنمية المستدامة لعام 2020 أن المملكة تحتل المرتبة 97 من بين 163 دولة من حيث تحقيق أهداف التنمية المستدامة مما يؤكد أن البلاد بحاجة إلى بذل المزيد من الجهود فيما يتعلق بالاستدامة في أبعادها الثلاثة (الأمم المتحدة، 2020).

وفيما يتعلق بالبعد الاقتصادي، تظهر النتائج التجريبية أن ضعف استهلاك الطاقة المتجددة، وضعف القدرة التنافسية المستدامة حيث تحتل المملكة العربية السعودية المرتبة 108 من بين 180 دولة، والافتقار إلى عملية نظام بيئي متماسك لدعم قدرات الابتكار تمثل نقاط الضعف الرئيسية .

وفيما يتعلق بالبعد البيئي، هناك بعض العوامل التي تساهم في تدهور البيئة مثل الفشل في الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وغيره من الغازات المسببة للاحتباس الحراري، وغياب اللوائح البيئية وضعف أداء تغير المناخ، ونقص وعي المستهلكين فيما يتعلق بحماية البيئة، واستخدام الطاقة، وهي بعض نقاط الضعف المهمة. وفيما يتعلق بالأبعاد الاجتماعية، انخفض متوسط النتيجة العالمية للمساواة بين الجنسين، بما في ذلك الصحة الإنجابية والتمكين والوضع الاقتصادي، منذ عام .

وعليه، فمن الأهمية بمكان أن يطور صناع السياسات بعض السياسات التكنولوجية والمالية والبيئية. ويمكن أن تساعد هذه السياسات في الاستفادة من نقاط القوة، خاصة وأن المملكة العربية السعودية رائدة في إطلاق وتأسيس الاستراتيجيات والمبادرات التي تتماشى مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنمية الاقتصاد الأخضر مثل رؤية السعودية 2030 وبرنامج التحول الوطني التي تعمل كحلول للضعف والتهديدات. وبالتالي، تحتاج المملكة العربية السعودية إلى العمل بقوة أكبر في أكثر من اتجاه. أولاً، هناك حاجة إلى مزيد من تشجيع البحث والتطوير فيما يتعلق بالابتكار والتقنيات الخضراء لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة والهدف التاسع منها، خاصة وأن درجة نظام التعليم تزداد بشكل مطرد من 46.66 في عام 2015 إلى 53.02 في عام 2020 مما يعكس المسار الجيد للمملكة العربية السعودية نحو أهمية التعليم في بناء المهارات

اللازمة لسوق العمل. ومن الضروري تعزيز الاستثمارات في الطاقة الخضراء والمتجددة، وخفض استهلاك الطاقة في الصناعات، وغرس التقنيات الخضراء، فضلاً عن وضع المزيد من اللوائح البيئية مثل تطبيق نظام ضريبي ذكي يستجيب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 7 و9 و13 (العمل المناخي). بالإضافة إلى ذلك، فإن تعزيز وعي المستهلكين والمستخدمين بالحماية البيئية يعد خطوة مهمة للغاية في انتقال المملكة العربية السعودية إلى الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة بما يخدم أهداف التنمية المستدامة 3 و11 و12 (الاستهلاك والإنتاج المسؤول)، بعد أن تبين أن أداء منظومة المجتمع المدني ضعيف فيما يتعلق بالاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة خلال الفترة 2015-2020. والواقع أن المملكة بدأت في تنفيذ مثل هذه الاستراتيجيات بإطلاق الاستراتيجية الوطنية للبيئة في عام 2018 وتحديث الاستراتيجية الحضرية الوطنية 2030 بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (رؤية سعودية مستدامة-رؤية 2030). إن انخفاض استهلاك النفط بسبب التأثيرات الاقتصادية لأزمة الصحة كوفيد-19، وتخفيف آثار تغير المناخ وحماية البيئة يمثل تحديًا كبيرًا للمملكة العربية السعودية حيث تم تصنيفه على أنه غير كافٍ للغاية (المملكة العربية السعودية | متتبع العمل المناخي، 2021). يتطلب هذا التأثير جهدًا عاجلاً مثل المبادرة الخضراء السعودية 2021 للحد من انبعاثات الكربون وتحقيق الهدف الثالث عشر من أهداف التنمية المستدامة الذي يساعد على تحسين جودة الهواء والحد من تدهور البيئة. ومع ذلك، فإن هذه الاستراتيجية ستستغرق وقتًا طويلاً حتى تؤتي ثمارها بهدف الوصول إلى صافي صفر بحلول عام 2060 (المبادرة الخضراء السعودية، 2022). من أجل تحقيق الهدف الرابع عشر من أهداف التنمية المستدامة (الحياة تحت الماء) والهدف الخامس عشر من أهداف التنمية المستدامة (الحياة على الأرض)، ستطلق المملكة العربية السعودية مبادرات مختلفة مثل الجمعية السعودية للاستزراع المائي ومبادرة الحفاظ على الصحراء في عام 2025 والتي تهدف إلى تحقيق 20٪ من الأراضي المحمية بحلول عام 2030 مع ملاحظة أن ما يقرب من 16٪ فقط من الأراضي والبحر تحت الحماية والتي يتم إهمالها بشدة (المبادرة الخضراء السعودية، 2022). باختصار، تسير المملكة العربية السعودية على

الطريق الصحيح نحو الاقتصاد الأخضر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، إلا أن تنفيذ وتحقيق المبادرات والاستراتيجيات المقدمة أمر صعب للغاية بالنسبة لجميع الأطراف الاقتصادية ويستغرق وقتاً طويلاً حتى يكون منتجاً.

وفي الختام، فإن تعزيز التحول إلى الاقتصاد الأخضر أمر حيوي لتحسين الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وكذلك ضمان مستقبل مستدام. ومع ذلك، لضمان هذا التحول، فإن التعاون بين الحكومة والأوساط الأكاديمية والصناعة والمجتمع والطبيعة والذي يعكس الأنظمة الخمسة لنموذج الحلزون الخماسي أصبح شرطاً لجميع الاقتصادات.

Summary

As one of the pillars of the United Nations, Saudi Arabia seeks to make its economy greener and achieve the Sustainable Development Goals of the 2030 Agenda. The green economy represents a catalyst for sustainable development in its three dimensions - economic, social and environmental - with the aim of improving human well-being, social equality and reducing environmental risks. However, previous related studies lack the role of the green economy in the sustainable development of Saudi Arabia. To this end, this paper aims to explore the greenness of the Kingdom and analyze its performance towards sustainable development from 2015 to 2022. To do so, we adopt the Green Economy Index (EEPSE) which combines educational, economic, political, societal and environmental indicators related to the pillars of the five-helix innovation model. In this study, this index consists of 42 indicators related to the green economy and sustainable development. The empirical results indicate that Saudi Arabia has witnessed significant progress in the EEPSE GEI score. In addition, the results support that the Kingdom's performance in terms of the green economy has been affected after the COVID-19 crisis. Thus, the paper provides original insights for policymakers to encourage the transition to a green economy that is the main

driver of achieving economic, social and environmental sustainability for the Kingdom.

Keywords: Saudi Arabia – Green Economy – Vision 2030 – Sustainable Development – Economic Growth – Green Performance.

In conclusion, promoting the transition to a green economy is vital to improving economic, social and environmental potential as well as ensuring a sustainable future. However, to ensure this transition, collaboration between government, academia, industry, society and nature that reflects the five systems of the Five Helix Model has become a requirement for all economies.

المراجع:

• المراجع الاجنبية:

1. Akramova. Et al. (2024). Green economy development in the Republic of Uzbekistan. BIO Web of Conferences.
2. Agarwalla. (2024). Sustainable Development Through Green Economy. International Journal of Social Science and Economic Research.
3. Asanova and zakharova. (2024). Green Economy as a Factor in the Sustainable Development of Rural Areas of the Kuban. In book: Sustainable Cooperation for the Creation of Green Supply Chains Based on Environmental Technologies and Responsible Innovations.
4. Boltovska. et al. (2023). Green economy as a factor of sustainable development. Baltic Journal of Economic Studies 9(3):194-206
5. Baguma, R., Carvalho, J.A., Cledou, G., Estevez, E., Finquelievich, S., Janowski, T., Lopes, N. and Millard,J. (2016). Knowledge Societies Policy Handbook.
6. Brears, R. C. (2018). The Green Economy and the Water-Energy-Food Nexus. UK: Palgrave Macmillan.
7. Carayannis, E. G., Barth, T. D., & Campbell, D. F. (2012). The Quintuple Helix innovation model: Global warming as a challenge and

driver for innovation. Journal of Innovation and Entrepreneurship, 1(1), 2.

8. Carayannis, E. G., & Campbell, D. F. (2009). 'Mode 3' and 'Quadruple Helix': Toward a 21st century fractal innovation ecosystem. International Journal of Technology Management, 46(3/4), 201.
9. Commission et al., (2019). Annex to the communication from the commission to the european parliament, the european council, the council, the european economic and social committee and the committee of the regionsthe european green deal.
10. Fedin. Et al. (2024). Green Economy in the Sustainable Development Concept: Historical and Legal Aspects. In book: Sustainable Cooperation for the Creation of Green Supply Chains Based on Environmental Technologies and Responsible Innovations.
11. Hamid. Et al. (2024). Environmental Sustainability Development in Indonesia Integrating with the Green Economy: a VECM Analysis
12. Huseynova. (2024). Transition to sustainable development and green economy. master. Azerbaijan State Economic University; Republic of Azerbaijan.
13. Khoshnava, S. M., Rostami, R., Zin, R. M., Štreimikiene, D., Yousefpour, A., Strielkowski, W., &Mardani, A. (2019). Aligning the

criteria of green economy (GE) and sustainable development goals (SDGs) to implement sustainable development. *Sustainability*, 11(17), 4615.

14. Kovalenko. (2024). State policy of sustainable development on the basis of the "green economy". Analytical and Comparative Jurisprudence.
15. Konig, J., Suwala, L. and Delargy, C. (2020). Helix models of innovation and sustainable development goals, In *Industry, Innovation and Infrastructure*, Springer International Publishing, pp. 1–15
16. Kuzubov. et al. (2024). Green economy as a factor of sustainable development of the state. BIO Web of Conferences.
17. Mukhopadhyay. (2024). Green Economy: An Emerging Path Towards Sustainable Development. An Explorative Study. *International Journal of Advanced Research in Science Communication and Technology*
18. Menten. (2023). Retracted Article: Sustainable Development Economics and Green Economy Development in the European Union. *Energy, Sustainability and Society*
19. Nesterov. (2023). Green Economy in the Paradigm of Sustainable Development. *Business Economics Sustainability Leadership and Innovation*.

20. Nobel Prize winner Paul Romer, from the Concise Encyclopedia of Economics.
21. Petrosyants. (2024). Sustainable Development of Kazakhstan: The Role of the Green Economy
22. Peng. Et al. (2024). Environmental regulation, industrial transformation, and green economy development. *Frontiers in Environmental Science*
23. Rybalkin, O., Lavrinenko, O., Ignatjeva, S., & Danilevica, A. (2021). Introduction of EEPSE green economy index for the analysis of regional trends. *Entrepreneurship and Sustainability Issues*, 9(1),415–435.
24. Salifu. (2024). Attaining sustainable development via green economy catalysts in post-Covid-19 Africa: An analytical examination. *Sustainable Environment*. (10)1.
25. Sustainable Development Commission. Available at: <https://www.sd-commission.org.uk/pages/what-is-sustainable-development.html>
26. Sachs, J. D., Schmidt-Traub, G., Mazzucato, M., Messner, D., Nakicenovic, N., & Rockstrom, J. (2019). Six transformations to achieve the sustainable development goals. *Nature Sustainability*, 2(9), 805–814.

27. United Nations (2018). Towards Saudi Arabia's sustainable tomorrow, first voluntary national review 2018–2019. Available at: [https:// sustainable development.un. org/ content/ docum ents/ 20230 SDGs_ Engli sh_ Repor t9720 18_ FINAL. pdf](https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/20230SDGs_English_Report2018_FINAL.pdf) Accessed on: 02 Feb 2022
28. UNEP (2011). Towards a green economy: Pathways to sustainable development and poverty eradication – a synthesis for policy makers. Available at: [www. unep. org/ green econom](http://www.unep.org/green economy)

• المراجع العربية:

1. العرجاني، وآخرون. (2021). إطار عمل جديد لأهداف التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية مجلة جامعة الملك سعود - العلوم، 33(6)، 101477
2. الأمم المتحدة (2018). نحو مستقبل مستدام للمملكة العربية السعودية، أول مراجعة وطنية طوعية 2018-2019. https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/20230SDGs_English_Report2018_FINAL.pdf تم الوصول إليه في: 02 فبراير 2022
3. الأمم المتحدة (2020). التأثير الاجتماعي والاقتصادي لجائحة كوفيد-19 في المملكة العربية السعودية وكيفية إعادة البناء بشكل أفضل.
4. المبادرة الخضراء السعودية (2022)، "المبادرة الخضراء السعودية <https://www.saudi-green-initiative.org/about-saudi-green-initiative> تم الوصول إليه في 12 فبراير